

التفاعل النحوى والدلالة العميقة

دكتور / أحمد جمال الدين أحمد

كلية الآداب . جامعة قناة السويس

تضطلع العناصر النحوية من مبتدأ وخبر وفعل وفاعل ومفاعيل وحال وتمييز ... إلخ بدور أساسي في تحقيق الدلالة الأساسية للكلام ؛ إذ إنها تتضافر مع المفردات المعجمية لتقديم هذه الدلالة . ولا يتصور قيام الدلالة في ظل غياب أيٍّ من هذين الركنتين (العناصر النحوية والمفردات المعجمية) .

فغياب العناصر النحوية يولد تركيباً هرائياً لا يستدعى من شئٍ سوى رمى صاحبه بالخلل المثير للضحك والإشفاق .
انظر إلى هذا التركيب :

بإعداد الباحثون المؤتمر بحوث قام

تجده تركيباً هرائياً خالياً من الدلالة ؛ رغم وضوح دلالة مفرداته ، ويرجع ذلك إلى غيبة العناصر النحوية ، فأنت لا تستطيع أن تحدد أى عنصرٍ من عناصر النحو في هذا التركيب ، وذلك بسبب عدم تفاعل المفردات مع بعضها البعض تفاعلاً نحوياً يؤدي إلى تعليق المفردات ببعضها البعض تعليقاً يجعل المفردات يأخذ بعضها بأعناق بعضٍ حتى تنشئ تركيباً لغوياً متآلفاً ينهض بحمل دلالته .

وعندما يحدث هذا التفاعل النحوى ينشأ تركيباً مثل هذا :

قام الباحثون بإعداد بحوث المؤتمر

وهو تركيب ذو دلالة واضحة ، تستطيع أن تحدد عناصره النحوية المتفاعلة مع بعضها البعض فتقول : إن التركيب السابق يتكون من العناصر الآتية :

فعل + فاعل + مركب جر + مضاف إليه + مضاف إليه ثانٍ

وفي المقابل فإن هذا لا يعنى أن العناصر النحوية وحدها هي التي يُنَاطُ بها تحقق دلالة الكلام ؛ إذ إن هذه العناصر لابد أن تتمثل في التركيب بمفردات معجمية واضحة الدلالة ومختارة وفق قانون الاختيار والمناسبة بين المفردات .

وغيبة هذه المفردات المعجمية المختارة ، يولد لنا تركيباً خالياً من الدلالة كذلك حتى وإن تحددت ووضُحت العناصر النحوية ، وذلك كما في التركيب :

عبرش المتعبرشون عبرشة بعبراشهم في الجسق

فهو تراكيب هرائى خالى من الدلالة رغم وضوح عناصره النحوية ، فما من أحد إلا يستطيع أن يحدد بسهولة ويسر عناصر هذا التراكيب ، فهي :

فعل + فاعل + مفعول مطلق + مركب جر + مضاف إليه + مركب جر

إذن لابد للحصول على دلالة التركيب الأساسية من تحقق هذه المعادلة الكبرى :

العناصر النحوية + المفردات المعجمية الدلالة الأساسية للتركيب

ولكن ماذا يحدث لو حافظنا على المفردات المعجمية نفسها دون تغيير وأخذنا في تنويع العناصر النحوية المتفاعلة في أكثر من تركيب كأن قلنا مثلاً :

زيد جاءنى ، وجاءنى زيد

فالتركيبان ذوا مفردات معجمية واحدة ولكن التغير حدث في العناصر النحوية المتفاعلة :

فالتركيب الأول تفاعل فيه : مبتدأ + خبر فعلى

والتركيب الثانى تفاعل فيه : فعل + فاعل

وكأن تقول مثلاً : طاب زيد نفساً ، وطابت نفس زيد ، ونفس زيد طابت

فالتركييب السابقة ذات مفردات معجمية واحدة ، ولكن التغير حدث في العناصر

النحوية المتفاعلة :

فالأول : فعل + فاعل + تمييز

الثانى : فعل + فاعل مضاف + مضاف إليه

الثالث : مبتدأ + مضاف إليه + خبر فعلى

وهذا التنوع في أشكال التراكيب المتشابهة من حيث المفردات أو قل هذا التنوع في العناصر

النحوية المتفاعلة مع بعضها يقودنا إلى الحديث عن الدلالة السطحية والدلالة العميقة .

فالدلالة السطحية نقصد بها تلك الدلالة العامة المشتركة بين كل الأشكال التركيبية

المختلفة العناصر النحوية ، المتشابهة المفردات المعجمية .

فالتركيبان (زيد جاءنى) و (جاءنى زيد) يشتركان في الدلالة على إسناد المجيء لزيد ، فهذه هي

الدلالة السطحية العامة للتركيبين .

والتراكيب : (طاب زيد نفساً) و (طابت نفس زيد) و (نفس زيد طابت)

تعبر جميعاً عن دلالة واحدة مشتركة هي الدلالة على نسبة الطيب لنفس زيد .

فالدلالة المشتركة بين كل الأشكال التركيبية ، المتشابهة لفظاً المختلفة نحواً ، هي الدلالة

السطحية العامة . وقد تسمى بالدلالة الأساسية أو الأصلية باعتبار أنها تولد ابتداءً مع الشكل

الأصلى للتركيب قبل أن يعتريه أى تغيير أو عدول عن أصل تركيبه ، وتُستصحَب مع سائر

التنوعات التركيبية لأصل التركيب ؛ باعتبارها دلالة أساسية .

أما الدلالة العميقة فإننا نقصد بها تلك الدلالة الإضافية الناشئة عن بناء التركيب على

غير أصله . فى الغالب . وهى دلالة لا تمدنا بها المفردات المعجمية وإنما تمدنا بها طبيعة التفاعل

النحوى بين عناصر التركيب المعدول به عن الأصل .

ويعين المتلقى فى الكشف عن الدلالة العميقة للتركيب امتلاكه الأدوات اللغوية التى تمكنه

من إدراك الفروق الدلالية بين التراكيب المختلفة نحوياً ، ثم امتلاكه للذوق الذى يعينه على

الإحساس بخصوصية التركيب المختار بعينه ، دون غيره ، فى سياق بعينه ، دون غيره ، وأخيراً

لابد على المتلقى أن يمتلك القدرة على الاستعانة بالسياق في الكشف عن الدلالة العميقة التي ستكون بدورها معبرة ومؤكدة لطبيعة السياق .

وحديثنا عن السياق بوصفه وسيلة مُعينة في الكشف عن الدلالة العميقة يقودنا إلى تقرير حقيقة لابد من وضعها في الحسبان هي أن عدول التركيب عن أصله لا يكون مولدًا لنفس الدلالة في كل السياقات ؛ إذ إن كل ظاهرة عدولية ترتبط بسياقها ؛ ومن ثم لا يصح أن يعمم الحكم بحيث يقال : إن بدء القصيدة بحرف العطف في الشعر الحديث يفيد كذا ويكون هذا حكمًا مطردًا في كل قصيدة ، بل إن الظاهرة قد تكون واحدة ، ولكنها تختلف في دلالتها باختلاف سياقها⁽¹⁾.

ويتترك الحكم في ذلك إلى تأمل المتلقى في التركيب وسياقه من جهة ، وقدرته على الربط بينهما بذوقه وامتلاكه الأدوات اللغوية من جهة أخرى .

وعلى هذا فإن تأمل القارئ في النص وتحري الطريقة المختارة للتعبير عن المعنى ؛ للكشف عن الدلالات العميقة في التراكيب يجعل النص بالنسبة للقارئ منجمًا يستخرج منه ما يشاء من السبائك ومنها سبائك لم ترد على بال المنشئ ولا طافت له بخاطر وللقارئ كامل الحق في ذلك⁽¹⁾. وهذا يتفق ومقولة النقاد بأن على القارئ أن يكون له مجهود وإبداع في تحليل النص واستخراج مكموناته يوازي به مجهود المؤلف نفسه وإبداعه .

وهذه الدلالة العميقة التي يسعى القارئ إلى استجلائها يسميها الفقهاء دلالة غير المنظوم ؛ لأنها كما ذكرنا . قبل قليل . لا يُعبر عنها بالألفاظ أو مفردات معجمية ، وإنما نستمدّها من خلال النظر في طريقة تأليف التركيب النحوي أو ما يسميه عبد القاهر الأسلوب وهو كما عرفه في الدلائل : الضرب من النظم والطريقة فيه⁽²⁾.

الدلالة العميقة عند القدماء :

أدرك نحائنا القدماء أن ثمة علاقة وثيقة بين النحو بمعناه التفسيري القائم على ملاحظة البنية العميقة التي تعطى الجملة معناها ، والدلالة بوجه عام ، وأدركوا كذلك أن هذه العلاقة لابد وأن تكون في إطار من ملاحظة السياق . وبتتبع كتب التفسير وشروح الشعر عند اللغويين القدماء ندرك هذه الحقيقة .

وقد كان هذا الربط أمرًا طبيعيًا ؛ نظرًا إلى أن النحو علم نشأ في أحضان القرآن الكريم وهو نص لغوي معجز تكتنز تراكيبه بالدلالات التي لاحصر لها مقارنة بتراكيبه ، وقد قرر الطاهر بن عاشور هذه الحقيقة في قوله⁽³⁾ : والقرآن لكونه كتاب تشريع وتأديب وتعليم لكل السالكين إلى يوم الدين كان حقيقًا بأن يودع فيه من المعاني والمقاصد أكثر مما تتحملة الألفاظ ، في أقل ما

(1) الإبداع الموازي ص 40 .

(2) البيان في روائع القرآن د/ تمام حسان 124/2 .

(3) دلائل الإعجاز ص 468 ، 469 .

(3) التحرير والتنوير 93/1 .

يمكن من المقدار بحسب ما تسمح به اللغة الوارد بها. التي هي أسمح اللغات بهذه الاعتبارات. ليحصل تمام المقصود من الإرشاد والذي جاء لأجله في جميع نواحي الهدى .

وعلى هذا أخذ اللغويون القدماء في تعقب دلالات التراكيب إيماناً منهم بأن لكل شكل تركيبى دلالاته الدقيقة العميقة التي تنبئ على سياقه الخاص ، وقد عجت مؤلفاتهم بهذه اللمحات المزوجة بين النحو والدلالة ، فهذا سيبويه يبين أن تركيباً يتقدم فيه المفعول على الفاعل له دلالة إضافية عميقة هي الاهتمام والعناية بالمفعول ، وهي دلالة تتجاوز دلالة الإخبار الأولى .

يقول سيبويه : فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول ، وذلك قولك ضرب زيداً عبد الله ... وهو عربى جيد كثير ، كأنهم إنما يقدمون الذى بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم⁽¹⁾.

فالتركيب : (ضرب زيداً عبد الله) ، يدل على ما يدل عليه التركيب الأصى : (ضرب عبد الله زيداً) ، وهو وقوع ضرب من عبد الله على زيد ، ولكن فى حين يقتصر التركيب الأصى على هذه الدلالة الأصلية ، أو قل الدلالة السطحية العامة المشتركة بين التركيبين ، فإن التركيب المقدم المفعول يدل . بطبيعة نظمه وليس بمفرداته . على الاهتمام والعناية بالمقدم وهذا بالطبع يؤكد السباق الذى يحوى هذا التركيب ذا النظم الخاص .

وفى موضع آخر يذكر سيبويه تفسيراً لعدول الصفات عن تبعيتها للموصوف ، فيما يعرف بظاهرة القطع ، وهو تفسير دلالتى عميق يفرق بين المركب الوصفى الأصى . الذى فيه الصفة تتبع الموصوف . والمركب الوصفى المعدول به عن الأصل . الذى فيه الصفة لا تتبع الموصوف .. فيقول فى باب هذا ما ينتصب على التعظيم والمدح⁽²⁾ . : وأما الصفة فإن كثيراً من العرب يجعلونه صفةً ، فيتبعونه الأول فيقولون (الحمد لله) أهل الحمد والحميد هو ، وكذلك الحمد لله أهله : إن شئت جررت وإن شئت نصبت ، وإن شئت ابتدأت ... ، وسمعنا بعض العرب يقول : "الحمد لله رب العالمين" فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية .

فسيبويه فى النص يبين الأوجه اللفظية الجائزة للصفة ، ويذكر بعدها مجموعة من النصوص التى ورد فيها القطع فى باب التوابع كقوله تعالى : "ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر ... إلى قوله تعالى "والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين فى البأساء والضراء" البقرة : 177 .

وقول الخرنق :

لا يبعَدَن قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَةُ الْجُرْ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

وقول ابن خياط العُكلى :

(1) الكتاب 34/1 .

(2) الكتاب 62/2 ، 63 : وما بين القوسين زيادة من عندى .

وكل قوم أطاعوا أمر مرشدهم إلا نميرًا أطاعت أمر غاويها
الظاعنين ولما يُظعنوا أحدًا والقائلون لِمَنْ دارٌ نخليها

ثم يعلق سيبويه مبيّنًا القيمة الدلالية للقطع في قوله : وزعم يونس أن من العرب من يقول : (النازلون بكل معترك والطيبين) ، فهذا مثل : (والصابرين) . ومن العرب من يقول : الظاعنون والقائلين فنصبه كنصب الطيبين إلا أن هذا شتم لهم وذم كما أن الطيبين مدح لهم وتعظيم⁽¹⁾ .

وفي موضع آخر يقول : هذا باب ما يجرى من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه وذلك قولك : أتاني زيدٌ الفاسقُ الخبيثُ ، لم يرد أن يكرره ، ولا يعرفك شيئًا تنكره ولكنه شتمه بذلك⁽²⁾ . فسبويه يقرر أن القطع في النعت أو غيره من التوابع يفيد فوق مجرد الوصف إرادة الشتم والذم أو المدح والتعظيم حسب ما يمليه السياق من دلالة .

ولا نستطيع أن نتعقب هنا كلّ الإشارات الدلالية لسبويه في كتابه يكفي أن نشير إلى أن كتاب سيبويه لم يكن خلوًا من الربط بين التراكيب النحوية ودلالاتها ، وأن النحو عند إمام النحاة لم يكن مقصورًا على إعراب أواخر الكلم ، بل كان النحو عنده أرحب ساحة وأسعى مكانة مما صار عليه في عصور الانحطاط اللغوي الذي تقلص فيه النحو وضاق حتى صار علمًا شكليًا جافًا يقتصر على معرفة أواخر الكلم فحسب .

وبذلك يعد سيبويه أول من أضاء طريق علم النحو ، ليبين حدوده المعنوية فضلًا عن حدوده الشكلية ، ذلك الطريق الذي سار على هداه من بعده جلُّ العلماء الأوائل وبخاصة ابن جني الذي تناثر آراؤه الدلالية النحوية في كتبه ولا سيما الخصائص⁽¹⁾ . ثم اكتمل البناء ووضحت الصورة أشد الوضوح على يد عبد القاهر الجرجاني الذي أسس نظرية النظم والتي يربط فيها عبد القاهر ليس بين النحو والمعنى فحسب بل بين النحو والفصاحة التي هي غاية الكلام الفنى . يقول عبد القاهر⁽²⁾ ، مؤكدًا على دور النحو في إمداد الكلم المختلف التركيب بالدلالات المختلفة حتى وإن تساوت جميعها في الدلالة السطحية العامة :

اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله ... وذلك أنا لا نعلم شيئًا يتبعه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه ، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك :

زيد منطلق ، وزيد ينطلق ، وينطلق زيد ، ومنطلق زيد ، وزيد المنطلق ، والمنطلق زيد ، وزيد هو المنطلق ، وزيد هو منطلق..

(1) انظر الكتاب 64/2 ، 65 .

(2) انظر الكتاب 70/2 .

(1) انظر مُلأً على تغير أشكال التراكيب وتفاوت دلالاتها في الخصائص 223/1 ، 202/2 ، 203 ، وما بعدها ، 446 ، 447 ، 264/3 وما بعدها وانظر كذلك المحتسب 65/1 وما بعدها ، 135 ، 362 ، و 135/1 ، 284/2 .

(2) الدلائل ص 81 ، 82 .

وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك :
إن تخرج أخرج ، وإن خرجت خرجت ، وإن تخرج فأنا خارج ، وأنا خارج إن خرجت ، وأنا إن
خرجت خارج .

وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك :
جاءني زيد مسرعاً ، وجاءني يسرع ، وجاءني وهو مسرع أو وهو يسرع ، وجاءني قد أسرع ،
وجاءني وقد أسرع .

فيعرف لكلٍ من ذلك موضعه ، ويحيى به حيث ينبغي له .
فهذا النص العبقري لعبد القاهر يشير بشكل لا لبس فيه إلى أن هذه الأشكال التركيبية ،
التي تبدو مترادفة عند النظرة الأولى إنما هي مترادفة على مستوى الدلالة السطحية ، وهي مثلاً في
التركيب الأولى مجرد نسبة الانطلاق إلى زيد ، ولكن لكل شكل من هذه الأشكال دلالاته الخاصة
(الدلالة العميقة) التي ينبغي على الناظم أن يضعها موضعها المناسب للسياق والمعبر عن حال
المتكلم .

ويعلل عبد القاهر وجود تفاوت دلالي بين التراكيب بقوله : (لأنك تقتضى في نظمها آثار
المعاني ، وتُرتبها (يقصد ألفاظ التركيب) على حسب ترتيب المعاني في النفس ... حتى يكون ، لوضع
كلٍ حيث وُضع ، علةٌ تقتضى كونه هناك ، وحتى لو وُضع في مكانٍ غيره لم يصلح)⁽¹⁾.

والعلة التي تقتضى كون كلٍ لفظ في التركيب موضوعاً في موضعه ومختاراً بدقة ليلائم
موضعه التركيبي والسياق معاً هي نفسها تفسير إشار الكاتب للفظه بعينها في موضع بعينه أو
تفسير إشار الكاتب لتركيب ، بشكل نحوي معين ، على تركيب آخر يشترك معه في المعنى السطحي
أو العام ، وهذا التفسير هو ما نسميه بالمعنى العميق أو الدلالة العميقة التي لا تؤخذ من معاني
المفردات المعجمية ، وإنما تؤخذ من طريقة بناء التركيب بدءاً من اختيار الصيغة مروراً بطريقة
تأليف التركيب بالحذف أو الزيادة أو الفصل أو التقديم أو التأخير ... إلى آخر هذه الطرق
البنائية للتراكيب في لغة الضاد .

وهذه المعاني العميقة أو قل الخفية . المتولدة عن طريق النظم لا المفردات المعجمية . هي
مدار فصاحة منشئ النص . فكلما استطاع المنشئ أن يضمّن تراكيبه قدرًا كبيرًا من المعاني
العميقة أو الخفية المتساوقة مع السياق ، كان أخرى من غيره بوصف الفصاحة ، واتسم نصه
بما يسميه علماء اللغة المحدثون بالكفاءة النصية وهي (صياغة أكبر كمية من المعلومات بإنفاق
أقل قدرٍ ممكن من الوسائل)⁽²⁾.

(1) الدلائل ص 49 ، وكذلك ص 51 ، 54 .

(2) العربية بين نحو الجملة ونحو النص 524/2 .

وعبد القاهر يصرح بأن كثيراً من الخاصة يجهلون هذه الفروق الدلالية بين التراكيب المتشابهة من حيث الألفاظ ، إلا أن هذا الجهل ليس دليلاً على خواء التراكيب النحوية المنظومة بشكل خاص من الدلالة الخفية العميقة الدالة على فصاحة صاحب النص .

جاء في الدلائل : (واعلم أن مما أغمض الطريق إلى معرفة ما نحن بصدد أن ههنا فروقاً خفية تجهلها العامة وكثير من الخاصة ، ليس أنهم يجهلون في موضع ويعرفونها في آخر ، بل لا يدرون أنها هي ، ولا يعلمونها في جملة ولا تفصيل .

رؤى عن ابن الأنباري أنه قال : ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس وقال له : إني لأجد في كلام العرب حشواً ! فقال له أبو العباس : في أي موضع وجدت ذلك ؟ فقال : أجد العرب يقولون : (عبد الله قائم) ثم يقولون : (إن عبد الله قائم) ، ثم يقولون : (إن عبد الله لقائم) ، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد . فقال أبو العباس : بل المعاني مختلفة لاختلاف اللفظ فقولهم : (عبد الله قائم) إخبار عن قيامه ، وقولهم : (إن عبد الله قائم) جواب عن سؤال سائل . وقولهم : (إن عبد الله لقائم) جواب عن إنكار منكر قيامه⁽¹⁾ .

مما سبق كله يتبين لنا أن عبد القاهر رمق بوعيه اللغوي الثاقب أن ثمة فروقاً دلالية بين التراكيب المتشابهة على مستوى المعنى العام السطحي ، وهذه الفروق ترجع إلى اختلاف طريقة نظم كل تركيب من الناحية النحوية ؛ أو لنقل اختلاف طبيعة التفاعل النحوي بين عناصر التركيب ، المؤدى إلى تولد الدلالات المختلفة ما بين معنى إخباري مجرد ، ومعاني عميقة دقيقة مصدرها النظم نفسه ، وليس المفردات المعجمية المكونة للتركيب ، والنظم الذي هو توخي معاني النحو . حسب تعبير عبد القاهر⁽²⁾ . يتساوق مع المعاني التي تدور في نفس المتكلم ، ومعبر عنها بكل دقة .

إلا أن هذه المعاني العميقة الدقيقة يجهلها كثير من الخاصة فضلاً عن العامة ؛ لذا فهي تحتاج إلى تأمل كبير من المفسر . حسب تعبير عبد القاهر . حتى تستطيع الحصول على هذه الدلالة رابطاً إياها بأحوال المتكلم والسياق الذي ورد فيه الكلام .

الدلالة عند علماء اللغة المحدثين :

لم تعرف الدراسات الحديثة طريق الدمج بين النحو والدلالة إلا في القرن العشرين ، حيث كان النحو عند علماء اللغة الغربيين نحواً شكلياً لا علاقة له بالمعنى ، وظهر ذلك جلياً عند تشومسكي رائد المدرسة التوليديّة التحويلية في كتابه : الأبنية التركيبية أو البنى النحوية (Syntactic structures) الذي نُشِرَ سنة 1957 .

(1) الدلائل ص 315 .

(2) الدلائل ص 370 .

ثم ظهر بعد ذلك أول دمج بين النحو والدلالة ، وتحديدًا في سنة 1963 عندما قدم الباحثان (كاتز وفودر) بحثهما المنشور في مجلة اللغة (Language)⁽¹⁾. بعنوان بناء النظرية الدلالية . ومن بعده بحث (كاتز وبوستال) نظرية متكاملة للوصف اللغوي (The structure of semantics).

و يعد هذان البحثان سببًا رئيسًا في تغيير تشومسكي لمسلكه اللغوي المؤثر للفصل بين النحو والدلالة ، حيث تأثر بهما في كتابه وجوه النظرية النحوية (Aspects of the theory) المنشور سنة 1965 . وصار النحو والدلالة عنده وعند أتباع المدرسة التحويلية التوليدية متضافرين تضافرًا وثيقًا ؛ حيث تحدث تشومسكي عن النحو ليس بوصفه نظامًا من القواعد القادرة على توليد عدد محدد من جمل اللغة ووصف بنائها النحوي الصرفي ولكن بوصفه نظامًا قادرًا على ربط البنية التحتية للجملة (معناها) ببنيتها السطحية⁽²⁾.

مواطن ظهور الدلالة العميقة :

قبل أن نتناول الحديث عن هذا العنوان ، نودُّ أن نشير إلى أننا أثّرنا هذا العنوان على عنوانٍ آخر هو : (وسائل توليد الدلالة العميقة) والسبب في هذا الإيثار أن العنوان المتروك قد يوحي بأن هناك صنعةً من منشئ النص للإتيان بالدلالة العميقة ، وذلك من خلال استخدام كلمة (وسائل) في العنوان التي توحي بأن منشئ النص يلجأ عامدًا إلى هذه الوسائل الموضوعة سلفًا لتوليد الدلالة .

ولما كنا نؤمن بأن منشئ النص الفنى إنما يمتاح من فيض مشاعره ومعاني نفسه ، وأن التراكيب ودلالاتها تواتيه طواعيةً معبرةً عن هذا الفيض وهذه المعاني ... لما كنا نؤمن بهذا كان لزامًا علينا أن نجتنب أى لفظ يوحي بالصنعة أو التكلف .

كما أن هناك مواطن تظهر فيها الدلالة العميقة ، ليس من خلال الشكل النحوي للتركيب نفسه ، وإنما تظهر من خلال مقارنة التركيب بشبيه له في سياق آخر ، فنجد أن كل شكل تركيبى يلائم سياقه أشد الملاءمة من خلال ما تمليه طريقة بناء التركيب ، بشكله المخصوص ، من دلالة عميقة .

نذكر من مواطن ظهور الدلالة العميقة ما يلي :

أولاً. بناء التركيب على خلاف الأصل .

ثانيًا . بناء التركيب على خلاف الظاهر .

ثالثًا . بناء التركيب على خلاف تركيب آخر مشبه له .

رابعًا . المخالفات النحوية .

وفيما يلي تفصيل ذلك :

(1) ذكر أستاذنا الدكتور محمد حماسة في كتابه النحو والدلالة ص 43 أن هذا البحث نُشر في الجزء 39 المجلد الثاني من صفحة 170 إلى 210 .

(2) من نحو المباني إلى نحو المعاني ص 41 .

أولاً. بناء التركيب على خلاف الأصل :

المراد بالأصل هنا ما كان ينبغى أن يكون عليه التركيب قبل أن يعتريه التغيير ؛ فمثلاً الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة والأصل في الخبر أن يكون نكرة . والأصل في رتبة الجملة الاسمية المبتدأ فالخبر ، وفي رتبة الجملة الفعلية الفعل فالفاعل فالمفعول . والأصل الذكر والحذف فرعٌ عليه ، وعدم الزيادة أصل والزيادة فرعٌ عليه ، والأصل اتصال أجزاء الجملة لتتضح العلاقات بين عناصر الجملة والاعتراض فرعٌ عليه ... وهكذا كانت فكرة الأصل عند النحاة فكرة محورية شغلت أذهانهم عند معالجتهم لجميع الظواهر اللغوية كالصيغة والرتبة والتضام والربط وهي موجودة في الكلام الفعلي ، ودفعتهم إلى محاولة المقارنة المستمرة بين الشكل التركيبي المستعمل في الكلام ، وأصله المتحدر عنه ، والذي يمثل القالب النمطي الذهني المجرد والمختزن في عقول أبناء اللغة الواحدة .

وهذه الثنائية تذكرنا بثنائية اللغة والكلام عند (دوسيسير) رائد المدرسة البنوية الأوروبية ، فاللغة عنده هي مجموعة القواعد والضوابط اللغوية المخزونة في ذهن الجماعة صاحبة اللغة المعينة ، والكلام هو الأداء الفعلي الحى المنطوق من الفرد المعين في الموقف المعين .

إلا أن وجه الاختلاف بين ثنائية دوسيسير ، وثنائية الأصل والفرع عند النحاة ، أن دوسيسير وأتباعه قد أهملوا دراسة الكلام ووجهوا كل اهتماماتهم إلى اللغة بوصفها بناءً أو هيكلًا منعزلًا عن صانعه أو صاحبه وعن الظروف والملابسات الاجتماعية المحيطة به⁽¹⁾ .

أما النحاة العرب فقد اهتموا بالكلام الحى المنطوق ، ونظروا فيه على أنه صورٌ متاحة وجائزة لقوالب نمطية مخزونة في الذهن (الأصول) غايةً ما يسعون إليه من هذه الثنائية هو محاولة تفسير عدول صاحب اللغة عن هذه القوالب النمطية ، والذي غالبًا ما يكون مرتبطًا بأمر يتعلق بالسياق أو حال المتكلم أو المتلقى .

وذلك التفسير قد حُرمت منه المدرسة البنوية الأوروبية ، بسبب عدم احتفائها بالكلام الحى المنطوق على نحو ما ذكرنا .

عودًا على بدء نقول : إن حديث النحاة عن الأصل دفع النحاة إلى تقصى صور العدول عن هذا الأصل في الكلام الفعلي ، ومحاولة البحث عن الدلالة العميقة غير المنطوقة لهذا العدول . وقد شَمِل العدول عن الأصل مستويات متعددة منها مستويات : الصيغة ، الرتبة ، التضام بصوره المختلفة ، وفيما يلي حديث عن كلٍّ منها بشيء من التفصيل :

مستوى الصيغة :

المراد بالصيغة البنية الصرفية للكلمة ، وتظهر الدلالة العميقة للصيغة في التركيب ، أو غيرها من المستويات المذكورة ، من خلال أحد أمرين :

(1) علم اللغة الاجتماعى / دكمال بشر ص 51 .

إما : مخالفة الصيغة للأصل الذى حدده النحاة فى بعض الأبواب النحوية من خلال بعض مقولاتهم .

أو : السياق وقدرة القارئ الواعى على الربط بينه وبين الصيغة المختارة فى التركيب من خلال وعيه اللغوى بوظيفتها .

وسوف نتناول الأمرين فيما يلى بشئ من التفصيل .

أولاً . مخالفة الصيغة للأصل الذى حدده النحاة :

سنعرض لهذا الأمر من خلال بعض المقولات النحوية الخاصة ببعض الأبواب :

المقولة 1 : الأصل فى صيغة الخبر أن تكون نكرة .

فنقول : زيد منطلق ، وهذه الجملة حينئذٍ تفيد المعنى الأصلى العام وهو مجرد نسبة الانطلاق إلى زيد .

ولكنه قد يُعَدَّل عن هذا الأصل ؛ فيؤتى بصيغة الخبر معرفة فنقول : زيد المنطلق .

وحينئذٍ على المفسر أن يبحث فى دلالة هذا العدول التى تكون متساوقة مع السياق وحال المتكلم ، وهذا هو مدار فصاحتها .

والدلالة العميقة لتعريف الخبر هى وجه من الوجوه الآتية⁽¹⁾ .

1. إرادة قصر جنس المعنى على المخبر عنه قصدًا للمبالغة . كما فى قولنا : زيد هو الجواد وعمر وهو الشجاع .

2. إرادة قصر جنس المعنى على المخبر عنه قصدًا لاختصاصه به دون غيره كما فى قولنا : هو الوفى حين لا تظن نفسٌ بنفسٍ خيرًا .

ولا يكون ذلك إلا إذا قيدت المعنى بشئٍ يخصصه ويجعله فى حكم نوع برأسه .

3. إرادة الإقرار بظهور معنى الخبر ومعرفته فى المبتدأ بحيث لا ينكره أحد ولا يشك فيه شاك : كما فى قول حسان :

وَإِنَّ سَنَامَ الْمَجْدِ مِنْ آلِ هَاشِمٍ بَنُو بَنَاتٍ مَخْزُومٍ وَوَالِدُكَ الْعَبْدُ

أراد أن يثبت العبودية ثم يجعله ظاهر الأمر فيها ومعروفًا بها ولو قال : (ووالدك عبد) لم يكن قد جعل حاله فى العبودية حالةً ظاهرةً مُتعارَفةً .

4. إرادة تصوُّر معنى الخبر فى نفس المخاطب ، وإشعاره بجسامة هذه الصورة ثم إعلامه بأنه المبتدأ : كما فى قولنا : هو البطل المحامى وهو الملقى المرتجى .

وهو معنى دقيق كما صرح عبد القاهر ، يحتاج إلى تأمل كبير ، إلا أننى أرى أن المعين على وضوحه النظر إليه فى سياقٍ طويل ، بحيث يتضح هذا المعنى وضوحًا شديدًا ، بالإضافة إلى أننى لا أراه يبعد كثيرًا عن معنى تعظيم وتجسيم معنى الخبر فى المبتدأ .

(1) انظر الدلائل ص 179 وما بعدها بتصرف .

مهما يكن من أمر فإن العدول عن صيغة الخبر من التنكير إلى التعريف تتأتى عنه دلالات عميقة غير مصرح بألفاظ لها في التركيب ، بحيث يمكننا أن نعبر عن ذلك بالمعادلتين الآتيتين :

مبتدأ + خبر (نكرة) دلالة أصلية عامة

مبتدأ + خبر (معرفة) دلالة أصلية عامة + دلالة عميقة

فكما نرى تبرز الدلالة العميقة من خلال التفاعل النحوى في المعادلة الثانية وهى المعادلة التى اشتملت على عدول عن أصل الصيغة .

المقولة 2 : الأصل في صيغة الخبر أن تكون مفردة :

ولكنه قد يعدل عن هذا الأصل إلى الجملة .

يقول ابن يعيش : اعلم أن الجملة تكون خبراً للمبتدأ كما يكون المفرد إلا أنها إذا وقعت خبراً كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعه ، ولذلك يحكم على موضعها بالرفع على معنى أنه لو وقع المفرد الذى هو الأصل موقعها لكان مرفوعاً ، والذى يدل على أن المفرد أصل والجملة فرع عليه أمران ... (1) .

وليس يعنينا في هذا المقام ذكر أدلة أصالة الخبر المفرد وفرعية الخبر الجملة ؛ إنما الذى يعنينا أن العدول عن هذا الأصل لابد أن يكون لعل ، هذه العلة هى الدلالة العميقة .

فعندما تقول : الرجال حضروا

فإن هذا التركيب أصله : الرجال حاضرون باعتبار صيغة الخبر وعلى هذا فإن دلالة الرجال حاضرون هو إثبات الحضور للرجال على سبيل الثبوت ، أما الرجال حضروا فإنها تفيد الحدوث فى الماضى ، وإذا كان الخبر مضارعاً فإنها تفيد التجدد والاستمرار ، وإذا كان الخبر مستقبلاً بحرف من حروف الاستقبال فإنها تفيد الحدوث فى المستقبل .
جاء فى الدلائل (1) .

فإن قلت : زيد منطلق ، فقد أثبت الانطلاق فعلاً له ، من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً ، بل يكون المعنى فيه كالمعنى فى قولك : زيد طويل ، وعمر وقصير : فكما لا تقصد ههنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث ، بل توجههما وثبتهما فقط وتقضى بوجودهما على الإطلاق ، كذلك لا تتعرض فى قولك : زيد منطلق لأكثر من إثباته لزيد . وأما الفعل فإنه يقصد فيه إلى ذلك . فإذا قلت زيد هاهو ذا ينطلق ، فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً ، وجعلته يزاوله ويزجّيه .

إذن التفاعل النحوى :

مبتدأ + خبر مفرد الدلالة الأصلية وهى ثبوت معنى الخبر للمبتدأ

أما التفاعل النحوى :

(1) شرح المفصل 88/1 .

(1) الدلائل ص 174 وما بعدها .

مبتدأ + خبر فعلى الدلالة العميقة وهى تجدد أوحداث معنى الخبر فى المبتدأ
المقولة 3 : الأصل فى صيغة الحال أن تكون مشتقة .

فنقول : أتيتك ماشياً ومعناها الأصلى العام واضح فى التركيب ؛ إلا أنه قد عُدلَ عن هذا الأصل فورد الحال مصدرًا ، وخروج الصيغة عن أصلها مدعاة للبحث عن الدلالة العميقة .

فقولنا : أتيتك مشياً ، فضلاً عما تؤديه من المعنى الأصلى العام ، المنتقل من التركيب الأصلى : (أتيتك ماشياً) ، فضلاً عن ذلك فإن الدلالة العميقة فى التركيب أتيتك مشياً هو إرادة المبالغة فى الحال ، حيث إن التعبير بالمصدر جعل الفاعل وكأنه المشى نفسه لا مجرد ماشٍ ، وكأنَّ الفاعل لم يبق فيه شئٌ من عنصر الذات ، لم يبق فيه ما يثقله من عنصر المادة ، بل تحول إلى حدث مجرد وهذا مبالغة⁽¹⁾.

كما يدل التعبير بالمصدر حالاً التوكيد فى بعض الأحيان كما ذكر الزمخشري نقلاً عن الأخفش عند تناوله قوله تعالى : (ولا تمش فى الأرض مرحاً) الإسراء 37 . حين قال : مرحاً : حال ، أى : ذا مرح ... وفضل الأخفش المصدر على اسم الفاعل لما فيه من التأكيد⁽²⁾.

ويمكن أن تكون دلالة الحال المصدر فى الآية إرادة المبالغة ، وكأن النہى يتوجه إلى المشى فى الأرض بالمرح المبالغ فيه الذى يخرج عن حد الاعتدال ، أما المرح المعتدل الذى لا يتجاوز حد الإسراف والذى ليس فيه شبهة التكبر فلا بأس فيه ولا يقع تحت طائلة النہى .

إذن التفاعل النحوى :

صاحب الحال + حال (مشتقة) دلالة أصلية وهى بيان هيئة صاحب الحال

أما التفاعل النحوى :

صاحب الحال + حال (مصدر) دلالة عميقة هى المبالغة فى الحال

المقولة 4 : الأصل فى صيغة الوصف أن تكون مشتقة .

فنقول : هذا رجل عادل .

ولكن اللغة أجازت العدول عن هذا الأصل فورد الوصف مصدرًا ، فيجوز أن تقول : هذا رجل عدل .

والدلالة العميقة لهذا العدول فى الصيغة إرادة المبالغة فى وصف الرجل بالعدالة .

يقول ابن يعيش⁽¹⁾ . فهذه المصادر كلها مما وصف بها للمبالغة ، كأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرة حصوله منه ، وقالوا : رجل عدل ورضى وفضل ، كأنه لكثرة عدله والرضى عنه وفضله ، جعلوه نفس العدل والرضى والفضل .

(1) معانى النحو د/ فاضل السامرائى 249/2 .

(2) الكشف 667/2 .

إذن التفاعل النحوى :

موصوف + صفة (مشتقة) ← مجرد الوصف الأصلي

أما التفاعل النحوى :

موصوف + صفه (مصدر) ← المبالغة

هذه هى بعض المقولات النحوية المتعلقة بالصيغة فى التركيب ، ورأينا كيف أن العدول عنها يكون له دلالة عميقة رصدها العلماء بذوقهم اللغوى المبني على وعى بالفروق بين الصيغ .
وتجدر الإشارة إلى أن تفعيل هذه الدلالات وجعلها ذات إشعاع فنى لا يكون إلا بربطها بالسياق الحاوى لها ، فلا يكفى إذا ما رأينا مصدراً وقع صفةً أن نقول : (الغرض من هذا المبالغة) ؛ فإن فى هذا إماتةً للدلالة وحنفاً لفنية التركيب ، وإنما ينبغى أن نوظف الدلالة العميقة لخدمة الموقف المحيط بالتركيب .

فنقول مثلاً فى قوله تعالى : (وجاءوا على قميصه بدم كذب) يوسف : 18 وُصف (الدم) بالمصدر (كذب) للمبالغة فى فضح هؤلاء الإخوة ، وكأن الدم نفسه ينبئ عن افتراءهم ، فالدم ليس مكذوباً فحسب ، ولكنه أيضاً ينبئ بنفسه عن الكذب ، حيث صار كأنه نفس الكذب وعينه ، كما يقال للكذاب : هو الكذب بعينه⁽²⁾ .

لذلك كان من اليسير على أبيهم أن يكشف كذبهم سريعاً وكيف لا ؟ وهو رأى بعينه الكذب على قميص يوسف ، فبادرهم فى الحال بقوله : بل سوّلت لكم أنفسكم أمراً .
هكذا يكون توظيف الدلالة العميقة لخدمة التركيب وجعله مشعاً بالفنية كاشفاً عن فصاحة المتكلم .

ثانياً . السياق وقدرة القارئ الواعى على الربط بينه وبين الصيغة المختارة :

إن كانت الدلالات العميقة المتولدة من خلال مقولات النحاة السابقة تنطلق فى الأساس من مخالفة الصيغة للأصل الذى حدده النحاة ، ثم تتعاضد مع السياق لتوظيف وتفعيل هذه الدلالة ، فإن هناك نوعاً آخر من الدلالة العميقة ينطلق فى الأساس من السياق ، بمعنى أنها ليست منطلقة من مخالفة مقولات النحاة وضوابطهم التى يترتب عليها بعض التعبيرات المحددة (كالمبالغة أو التخصيص أو بيان الكمال أو التجدد ... إلخ) ، وإنما يترك أمر تحديدها لطبيعة السياق وذوق المتلقى المبني على طبيعة الصيغة المستعملة فى التركيب .

فمثلاً فى قوله تعالى : "وراودته التى هو فى بيتها عن نفسه" يوسف: 23

استعمل التعبير القرآنى صيغة الاسم الموصول للتعبير عن الفاعل بدلاً من الاسم الظاهر ؛ وذلك لأن فى صلتها (هو فى بيتها) معلومة إضافية يفتقدها الاسم الظاهر ، هذه المعلومة هى أن امرأة العزيز تلك التى استعصم عنها يوسف عليه السلام ليست مجرد أنثى ، ولكنها تلك التى أوتته

(1) انظر شرح المفصل 50/3 ، وانظر كذلك الخصائص 259/3 وما بعدها .

(2) الكشف : 451/2 .

في بيتها وأحسن متواها وأكرمتها وأغدقت عليه من نعيمها فعندما نعلم بعد كل ذلك أن يوسف عليه السلام قد أباه واستعصم عنها كان ذلك أدلّ على طهارته وأكد لنقاء ثوبه وعفافه .

فهذا التفسير لا يقوم على مقولة معينة من مقولات النحاة المحددة ، ومن ثم فإن دلالاته غير محددة ، وإنما موظفة حسب طبيعة السياق في الأساس بمعونة ذوق المتلقى القائم على وعيه بوظيفة الصيغة (الاسم الموصول في الآية) .

ولتأكيد أن دلالة الصيغة تختلف باختلاف السياق ، وأن السياق هو الأساس في توجيه معناها ، وليس مقولات النحاة المحددة والمتولد عن مخالفتها دلالة محددة أقول : لتأكيد ذلك نورد مثلاً آخر فيه نفس الصيغة (الاسم الموصول) .

يقول تعالى : "والذين كفروا وكذبوا بآياتنا أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون" البقرة :

39 .

فالاسم الموصول هنا (الذين) استعمل بدلاً من : (الكافرون والمكذبون) ؛ لإفادة التعميم وتفادي التخصيص الموجود في صيغة الاسم الظاهر ؛ حيث إن التعبير القرآني يحكم على عموم الكافرين والمكذبين في كل زمان ومكان بأنهم أصحاب النار هم فيها خالدون ، وذلك عن طريق تجدد الحدوث في صيغتي الفعلين (كفروا وكذبوا) .

وعندما ننظر إلى الاسم الموصول في قوله تعالى : "واللائى يأتين الفاحشة من نسائك فاستشهدوا عليهن أربعة منكم" النساء : 15 .

فإننا نراه يفيد عموم الحكم على كل من يأتى بالفاحشة . وهو نفس المعنى السابق . بالإضافة إلى أنه يفيد ، بواسطة جملة صلته الفعلية ، الدلالة على أن الحديث إنما يتوجه في الأساس إلى أولئك اللائى يتجدد منهن فعل الفاحشة حتى يصبحن معروفاتٍ بها ، ويؤكد ذلك أن الاستشهاد بأربعة في جريمة الزنا لا يتحقق في أحوال الفاعلات للفاحشة بشكل عابر غير متجدد . وهن مع ذلك يقعن تحت طائلة الحكم ولكنه يصعب تحقيقه معهن . أما اللائى يتجدد منهن فعل الفاحشة ، فالاستشهاد عليهن بأربعة أمرٌ سهل يسير ، وما كان لمعنى التجدد أن ندركه لولا استعمال الصلة وجملتها الدالة على التجدد .

أرأيتم كيف تتغير الدلالة العميقة للاسم الموصول حسب السياقات المختلفة ، وأن اكتشاف الدلالة العميقة في مثل هذه الأحوال يكون عن طريق طبيعة السياق وذوق المتلقى المبني على وعيه اللغوى بوظيفة الصيغة وذوقه الخاص في الربط بين الصيغة والسياق .

مستوى الرتبة :

الأصل في رتبة الجملة الاسمية أن تبدأ بالمبتدأ فالخبر والأصل في رتبة الجملة الفعلية في

الغالب هو :

الفعل فالفاعل فالمفعول به فالمفعول معه فالمطلق فالظرف فالجار والمجرور فالمفعول لأجله وذلك على ما يذكره أستاذنا الدكتور تمام⁽¹⁾. وأئى عدول فى اللغة الفنية عن هذا الأصل فى الرتبة ينبغى أن يتوقف عنده لاستنباط الدلالة الإضافية العميقة التى تنبثق عن هذا التركيب ، والتى تتجاوز الدلالة الأصلية الموجودة فى أصل التركيب .

وسوف نعرض فيما يلى صوراً من العدول عن أصل الرتبة فى الجملتين الاسمية والفعلية :

أولاً. الجملة الاسمية :

أ. تقديم الخبر المفرد :

الأصل كما ذكرنا قبل قليل أن يتقدم المبتدأ عى الخبر فنقول : زيدٌ قائمٌ وعمرو منطلق . وهذا الترتيب الأصلى يتولد عنه المعنى الأصلى وهو نسبة معنى الخبر إلى المبتدأ ، وهو إخبارٌ أولئى لخالئى الذهن .

ولكن ماهى الدلالات العميقة التى تنشأ عند العدول عن هذا الأصل أى عند تقدم الخبر على المبتدأ بحيث نقول :

قائمٌ زيدٌ ومنطلق عمرو

لقد وضع العلماء مجموعة من الدلالات لمثل هذا التركيب المعدول به عن الأصل ، ويتركز للسباق وذوق المتلقى بعد ذلك تحديد الدلالة المرادة فى النص . بعض هذه الدلالات هى :

(1) التخصيص :

وذلك إذا كان المخاطب شاكاً فى وقوع الخبر أو وقوع غيره فإن المتكلم يقدم له الخبر على المبتدأ ، لتخصيص وقوع الخبر المذكور دون غيره فعندما نقول : (قائم زيد) فقد أثبت له القيام دون غيره⁽¹⁾. أى كأنك تقول : زيد قائم فقط وليس قاعداً أو نائماً .

جاء فى الطراز : ومن رائق ذلك وبديعه قوله تعالى : "واقترب الوعد الحق فإذا هى شاخصة أبصارُ الذين كفروا " فإنما قدمه ولم يقل : أبصار الذين كفروا شاخصة ، لأمرين :

أما أولاً فلأنه إنما قدم الضمير فى قوله : (هى) ليدلّ به على أنهم مختصون بالشخص دون غيرهم من سائر أهل المحشر .

أما ثانياً فلأنه إذا قدم الخبر ، أفاد أن الأبصار مختصة بالشخص من سائر صفاتها من كونها حائرة أو مطموسة أو مزورة إلى غير ذلك من صفات العذاب⁽¹⁾.

(2) الافتخار⁽²⁾:

(1) البيان فى روائع القرآن 2 / 107 .

(1) انظر المثل السائر 38/2 .

(1) الطراز 69/2 .

(2) انظر فى ذلك شرح الرضى 107/1 .

كما في قولهم : تميئُ أنا (خبر + مبتدأ) فإنه إن كان التركيب أنا تميئُ (مبتدأ + خبر) يفيد الإخبار الأوليَّ ، فإن التركيب المعدول به عن الأصل تميئُ أنا ، يفيد فوق ذلك الدلالة على الفخر بالذات وبالقبيلة .

(3) التفاؤل أو التشاؤم :

نحو : ناجحٌ زيد وراسب عمرو

إلى غير ذلك من دلالات التقديم والتي يعين على اكتشافها طبيعة السياق الحاوي للتركيب ، والذي قد يجعل جملة مثل تميئُ أنا للافتخار في سياق وللتخصيص في آخر .
إلا أن الدلالة الأم التي يتفرع عنها كل هذه الدلالات هي الدلالة على أن المقدم أهم من المؤخر ، وإن كان كلاهما يهتم المخاطب .
يقول سيبويه⁽³⁾ . (كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يهمنهم ويعنيانهم) .

ب . تقديم الخبر شبه الجملة :

نحو قوله تعالى : "له الملك وله الحمد" التغابن : 1 تقدمت شبه الجملة ؛ لإفادة حصر أو اختصاص الله تعالى بالملك والحمد دون غيره .

ومثله قوله تعالى : "إن إلينا إيابهم ثم إن علينا حسابهم" الغاشية : 25 ، 26

وقوله تعالى : "وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة" القيامة : 22،23

وقوله تعالى : "والتفت الساق بالساق إلى ربك يومئذ المساق" القيامة 29،30

ومعنى الحصر أو الاختصاص واضح في هذه الآيات ، وهذا المعنى هو معنى لايتأتى إلا بهذا الخصوصية في النظم ، في حين لا يدل الترتيب الأصلي إلا على المعنى الأصلي ، وهو مجرد نسبة معنى الخبر للمبتدأ فقط دون تخصيص أو حصر .

وفي الحقيقة إن هذا التقديم لشبه الجملة والمعمول بوجه عام ، وما ينشأ عنه من دلالة التخصيص والحصر ، ليس مقصوراً على الجملة الاسمية ولكنه ينطبق أيضاً على الجملة الفعلية ، وقد صرح السيوطي بهذا في قوله : (كاد أهل البيان يطبقون على أن تقديم المعمول يفيد الحصر سواء كان مفعولاً أو ظرفاً أو مجزوراً ؛ ولهذا قيل في : "إياك نعبد وإياك نستعين" الفاتحة : 5 . معناه : نخصك بالعبادة والاستعانة ، وفي "إلى الله تحشرون" آل عمران : 158 ، معناه : إليه لا إلى غيره)⁽¹⁾ .

وهذه الدلالة العميقة لتقديم الخبر شبه الجملة على المبتدأ ، تتحقق في الجملة الاسمية المنفية ، كما في قوله تعالى : "لا فيها غولٌ ولاهم عنها يزفون" الصافات : 47 .

(3) الكتاب : 15/1 .

(1) الإتيان 156/3 .

فدلالة الآية هي نفى الغول (فساد العقل) عن خمر الجنة خاصة ، وكأن المعنى هو التعريض بغيرها من الخمر وهذا المعنى العميق لا يتأتى إذا تأخرت شبه الجملة (الترتيب الأصلي) ؛ لأن المعنى حينئذٍ هو مجرد نفى إفساد العقل عن خمر الجنة ، دون تفضيلها أو التعريض بغيرها .

وهنا يتجلى وجهٌ من وجوه إعجاز القرآن ، فإن ورود الرتبة على غير الأصل في هذه الآية يناسب سياق الحال الذي هو مدح خمر الجنة والتعريض بغيرها أو إرادة تفضيلها على غيرها من الخمر المحرمة أما إذا لم يقتض السياق هذا التعريض ، فإن التركيب يأتى على أصل الرتبة ؛ كما في قوله تعالى : "ذلك الكتاب لا ريب فيه" البقرة : 2 .

فالتعبير القرآنى يريد نفى الريب عن الكتاب (القرآن الكريم) ، دون تعريض بغيره من الكتب ؛ حيث إن هذا التعريض . لو وقع حال تقديم شبه الجملة . ينال الكتب السماوية الأخرى كالطورا والإنجيل ، وهذا المعنى غير مقصود ؛ إذ كلها كتب من عند الله تعالى . أما المعنى المقصود فهو مجرد (نفى الريب عنه ، وإثبات أنه حق وصدق لا باطل وكذب كما كان المشركون يدعون⁽¹⁾) .

ج . تقدم المبتدأ على الفعل :

الأصل في الجملة الاسمية ذات الخبر الفعلى أن يتقدم الفعل على المبتدأ ، وعاء هذا فإن أصل : (زيد جاء) هو (جاء زيد) .

حتى إن بعض الباحثين⁽²⁾ . يسمي المبتدأ في الجملة ذات الخبر الفعلى بالمبتدأ المحول أى المحول عن فاعل ، مثلاً ، كما في المثالين السابقين .

والكوفيون يعربون زيذاً المتقدم على الفعل الإعراب الذى كان له قبل أن يتقدم على الفعل ، حيث يرفعونه على الفاعلية وليس على الابتداء .

وهذه دلائل على أن الجملة الفعلية هي أصل للجملة الاسمية ذات الخبر الفعلى ، وعلى هذا فإنه إذا كانت الجملة الفعلية لمجرد الإخبار الأولى عن إسناد الفعل إلى الفاعل . كسائر الجمل الأصلية . فإن السؤال الآن هو : ما السر في العدول عن هذه الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية ذات الخبر الفعلأو قل : ما المعنى الإضافى المراد من هذا التحويل في تركيب الجملة الفعلية ؟ !! ويجيبنا عبد القاهر عن هذا السؤال بقوله⁽³⁾ :

(فإذا عمدت إلى الذى أردت أن تحدّث عنه بفعل ، فقدّمت ذكره ثم بنيت الفعل عليه ، فقلت : زيد قد فعل ، وأنا فعلت ، وأنت فعلت ، اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل إلا أن المعنى في هذا القصد ينقسم قسمين : أحدهما جلى لا يشكل وهو أن يكون الفعل فعلاً قد أردت

(1) المثل السائر 44/2 .

(2) انظر : من نحو المباني إلى نحو المعاني /طاهر الحمصى ص 53 وما بعدها بتصرف .

(3) دلائل الإعجاز 128 ، 129 بتصرف .

أن تنص فيه على واحد فتجعله له ، وتزعم أنه فاعله دون واحد آخر أو دون كل أحد ، ومثال ذلك أن تقول : أنا كتبت في معنى فلان ، وأنا شفعت في بابه تريد أن تدعى الانفراد بذلك والاستبداد به ، وتزيل الاشتباه فيه ...

والقسم الثاني : ألا يكون القصد إلى الفاعل على هذا المعنى ولكن على أنك أردت أن تحقق على السامع أنه قد فعل ، وتمنعه من الشك ، ... ومثاله قولك : هو يعطى الجزيل ويحب الثناء ، لا تريد أن تزعم أنه ليس ههنا من يعطى الجزيل ويحب الثناء غيره ... ولكنك تريد أن تحقق على السامع أن إعطاء الجزيل وحب الثناء دأبه ، وأن تمكّن ذلك من نفسه) .

إذن الدلالة العميقة الناشئة عن تقديم الفاعل على الفعل وتحويله إلى مبتدأ هي أحد معنيين :

الأول : إفادة انفراد المبتدأ بالخبر دون غيره .

الثاني : توكيد اتصاف المبتدأ بالخبر .

وهذا الغرض الثاني ينطبق أيضًا على الجملة الاسمية ذات الخبر الفعلى المنفى يقول عبد القاهر⁽¹⁾ : (واعلم أن هذا الصنيع يقتضى فى الفعل المنفى ما اقتضاه فى المثبت ، فإذا قلت : أنت لا تحسن هذا ، كان أشدّ لنفى إحسان ذلك عنه من أن تقول : لا تحسن هذا) .

وقد ذكر العلماء دلالات أخرى لتقديم المبتدأ على الخبر الفعلى هي فى مجملها مستمدة من طبيعة السياق . من هذه الدلالات :

تفخيم مفعول الفعل المخبر به عن المبتدأ المحول :

نحو قوله تعالى : "الله نزل أحسن الحديث كتابًا متشابهاً" الزمر : 23

أفاده الزمخشري فى قوله⁽²⁾ . (وايقاع اسم الله مبتدأ ، وبناء (نزل) عليه فيه تفخيم لأحسن الحديث ورفع منه واستشهاد على حسنه) .

تعجيل السرة أو المساءة نحو : (أبوك عاد) لمن كان أبوه غائبًا .

التعظيم أو التحقير نحو قوله تعالى " الله يستهزئ بهم " البقرة : 15 .

إظهار الغرابة نحو : المقعد مشى ، الأخرس ناطق⁽³⁾ .

وأرى أن مدار هذه الدلالات جميعًا هما الدلاتان اللتان ذكرهما عبد القاهر أقصد الدلالة على تفرد المبتدأ دون غيره بمعنى الخبر أو التوكيد .

فما ذكره الزمخشري من معنى تفخيم وتعظيم مفعول الفعل المخبر به عن المبتدأ ، إنما هو ناشئ عن كون الله دون غيره هو الذى نزل أحسن الحديث ، (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيرًا) ، ومن ثم فمصدر تفخيم (أحسن الحديث) هو إسناد إنزاله إلى الله بقدرته

(1) الدلائل ص 138 .

(2) الكشف 123/4 .

(3) البرهان 235/3 .

المطلقة دون غيره ، وهذا هو معنى تفرد المبتدأ بمعنى الخبر الذى ذكره عبد القاهر ، وكذلك فإن مصدر المسرة فى قولنا : (أبوك عاد) والتعظيم فى قوله تعالى " الله يستهزئ بهم " ، والغرابة فى قولنا : (المقعد مشى) ، إنما هو تأكيد عودة الأب دون غيره ، وتخصيص نسبة الاستهزاء بالكافرين إلى الله العظيم دون غيره ، وتوكيد المقعد بالمشى دون غيره ، على الترتيب .

هذه بعض أشكال العدول عن الرتبة الأصلية فى باب الجملة الاسمية وكما رأينا فإن بناء التركيب على غير الرتبة الأصلية تتولد عنه العديد من الدلالات العميقة غير المصرح بالفاظ تعبر عنها .

ثانيًا. الجملة الفعلية :

ذكرنا من قبل أن القاعدة العامة التي تحكم قضية الرتبة هي أن التقديم يكون للاهتمام بالمقدم ، وإشعار المخاطب بأنه ينبغي أن يركّز عليه وأن يضعه فى بؤرة الاهتمام .

وهاهى هذه القاعدة تطرد هنا لاسبّة أردية مختلفة ، ولكنها تدور جميعًا حول ما ذكرناه من الاهتمام بالمقدم .

وسوف نعرض فيما يلى نماذج على ذلك :

أ. تقديم المفعول على الفعل :

نحو قوله تعالى : "إياك نعبد وإياك نستعين" الفاتحة:5 .

فأصل التركيب هو : نعبدك ونستعينك ، والعدول عن هذا الأصل أفاد اختصاص وحصر العبادة والاستعانة فى الله وحده دون غيره .

وتتولد هذه الدلالة فى الجملة الفعلية المبدوءة بهمزة الاستفهام ، كما فى قوله تعالى : "أغير الله أبغيكم إلهاً وهو فضلكم على العالمين" الأعراف:140 .

فقد تقدم المفعول به (غير الله) على الفعل (أبغيكم) ، والجملة مصدرة بهمزة الاستفهام المحملة بمعنى الإنكار .

ودلالة هذا التقديم هو إنكار أن يبتغى موسى لقومه إلهاً غير الله تحديداً وعلى وجه الخصوص ، أما ابتغاء الله إلهاً دون غيره فهو المراد ، ولأسيما أنه جل شأنه فضل قوم موسى ، الذين يبتغون غير الله إلهاً ، على العالمين .

ب. تقديم المفعول لأجله على الفعل :

نحو قوله تعالى : "أنفكاً آلهةً دون الله تريدون" الصافات:86 .

حيث تقدم المفعول لأجله ؛ لأن التعبير القرآنى ، الحاكى لقول إبراهيم عليه السلام لقومه ، يريد الإشارة إلى أن إرادة المشركين للآلهة من دون الله ليس عن ضلالٍ منهم ، ولو كان الأمر كذلك لكان الخطب هيئاً ، إذ إن الكفر عن ضلالٍ قد ترجى له الهداية ، ولكن أمر المشركين . قوم إبراهيم . أبشع من ذلك ؛ إذ إنهم يريدون آلهة دون الله عن إفك وكذب ، ومن ثم فإن كفرهم متعمد ، فيه تدبيرٌ وكيدٌ وإصرارٌ وعنادٌ للحق وانتصارٌ للباطل ، فالتركيز فى إنكار إبراهيم عليه

السلام إنما على كونهم يشركون بالله عن إفك وكذب ، وليس عن جهل وضلال ، ومن ثم كان تقديم الباعث على شركهم . المفعول لأجله "إفكًا". ذا غاية فنية تتمثل فيما ذكرناه من دلالة .

ج . تقديم الجار والمجرور على الفعل :

نحو قوله تعالى : " قل هو الرحمن آمنا به وعليه توكلنا " الملك : 29 فقد ورد فيه جملتان فعليتان يتعلق بكل واحد منها جار ومجرور الأولى (آمنا به) والثانية (عليه توكلنا) .

وقد وردت الجملة الأولى على الأصل في الرتبة بين الفعل والجار والمجرور في حين وردت الجملة الثانية على غير الأصل ، حيث تقدم الجار والمجرور على الفعل .

ودلالة ذلك أن الإيمان لما لم يكن منحصرًا في الإيمان بالله بل لابد معه من الإيمان برسله وملائكته وكتبه واليوم الآخر وغيره ، ورد التعبير على الأصل : لكى يدل على المعنى الأولى دون معنى عميق يتمثل في حصر أو اختصاص .

أما التوكل فإنه لما كان محصورًا في الله وحده لا يُشركه فيه أحد ، فقد قُدم ضمير لفظ الجلالة المجرور بـ (على) على الفعل (توكلنا) لإفادة دلالة عميقة هي حصر التوكل في الله وحده .

هذه بعض نماذج وأمثلة للرتبة الأصلية والعدول عنها في الجملتين الاسمية والفعلية ، وهي لا تستوعب كل أشكال التقديم ، وذلك لضيق المقام بذلك ، إلا أننا اكتفينا بالإشارة إلى العدول عن أصل الرتبة ، بوصفه وسيلة من وسائل توليد الدلالة العميقة

مستوى التضام :

يتجلى العدول عن الأصل في ظاهرة التضام في بعض الظواهر النحوية مثل الحذف والزيادة والاعتراض والفصل النحوي وتجاهل المناسبة المعجمية أو المجاز وكلها ظواهر ينشأ عنها دلالة عميقة ، وسوف نعرض لكل منها مبينين أهم الدلالات الناشئة عنها .

1. الحذف :

يذكر سيبويه أن ما حذف في كلامهم لكثرة استعمالهم كثير⁽¹⁾ ، ولكن هذا الحذف مشروط بوجود قرينة مقالية أو مقامية تدل على المحذوف .

وهذا الحذف يقع في عناصر نحوية متعددة نذكر منها ما يلي :

أ. حذف المبتدأ :

نحو قوله تعالى : " فصكت وجهها وقالت عجوز عقيم " الذاريات : 29 .

فأصل التركيب : وقالت : أنا عجوز عقيم ، ولكن حذف المبتدأ (أنا) للإيحاء بالموقف النفسالذي كانت عليه زوج إبراهيم عيه السلام ، وهو شعورها بالعجب والدهشة من تبشيرها بالإنجاب وهي امرأة طاعنة في السن . فجاء تعبيرها محذوف المبتدأ (أنا) ، وكأن ذاتها كأنثى قد تلاشت وتوارت أمام شعورها المتفاقم المسيطر على كيائها ومشاعرها بكونها عجوزًا عقيمًا ،

(1) الكتاب 130/2 .

فجاء التعبير صدياً لهذا الإحساس ، فحذف الضمير المعبر عن ذاتها (أنا) ، وصرح بالخبر الذى سيطر معناه على إحساسها وشعورها .

ب. حذف الخبر:

نحو قول النابغة :

يَقُولُونَ حِصْنٌ ثُمَّ تَأْبَى نَفْسُهُمْ وَكَيْفَ بِحِصْنٍ وَالْجِبَالُ جُمُوحُ

وَلَمْ تَلْفِظِ الْمَوْتِ الْقُبُورُ وَلَمْ تَزَلْ نُجُومُ السَّمَاءِ وَالْأَدِيمُ صَحِيحُ

فالنابغة هنا يصور الهول الذى استولى على الناس بفقد (حصن) ، وحذف خبر المبتدأ (حصن) ، والأصل : حصنٌ مات .

ودلالة هذا الحذف الإشارة إلى عمق الصدمة التى أصابت هؤلاء الناس عند موت (حصن) ، فهم يريدون أن يقولوا : حصنٌ مات ، ولكن ألسنتهم لا تطاوعهم ونفوسهم تتأبى على الاعتراف بذلك أو التصريح به ، وكأنهم لا يسلّمون أو لا يصدقون ، إذ كيف يموت حصن ، ولم تزل ظواهر الطبيعة كما هى ، فالجبال جموح ، والموتى مستقرون فى القبور ، والنجوم مستقرة صحيحة فى السماء ، وكذلك أديم الأرض

وكانهم يتوقعون أن موت حصن ، لعظم شأنه ، يستلزم أن يصحبه تغيرات فى مظاهر الكون .

انظر كيف استطاع الحذف أن يعبر عن الصورة النفسية التى عليها هؤلاء الناس تجاه حصن . إنها دلالة لا تستشف من الكلمات وإنما تستشف من أسلوب نظم هذه الكلمات . إنها دلالة تنتج عن طبيعة التفاعل الخاصة بين العناصر النحوية .

فالتفاعل بين مبتدأ مذكور وخبر مذكور فى بيت النابغة لا ينشأ عنه المعنى العميق الذى نشأ عن تفاعل مبتدأ مذكور وخبر محذوف .

ج. حذف المفعول :

تأتى بعض التراكيب ذات الأفعال المتعدية ، وقد حذف مفعولها ، مما يستدعى التأمل فى سر هذا الحذف ، وقد أطل النحاة والبلاغيون فى تقصى الدلالات العميقة لحذف المفعول ، وقد وجدتها ، على طول ما ذكره النحاة ، لا تخرج عن دالتين كبيرتين :

الأولى . الدلالة على تعلق الغرض بمجرد إثبات الأفعال لفاعلها :

كما فى قوله تعالى : "وأنه هو أضحك وأبكى ، وأنه هو أمات وأحيا" النجم 44، 43.

فالغرض هو الإشارة إلى طلاقة قدرة الله عز وجل ، وهذا الغرض يتحقق بمجرد إثبات هذه الأفعال وأضدادها إليه جل شأنه ، دون ذكر من وقعت عليه هذه الأفعال .

ومثله قوله تعالى: "ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان ، قال ما خطبكما ، قالتا : لا نسقى حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير ، فسقى لهما ثم تولى إلى الظل" القصص: 23، 24

فالأفعال : (يسقون . تذودان . لانسقى . فسقى) كلها أفعال متعدية حذفت مفاعيلها ؛ لأن الغرض لا يتعلق بذكرها ، إذ إن الغرض هو عرض أحداث متلاحقة للدلالة على معاني . فهذه أمة من الناس تسقى ... ، وهذا يدل على قدرتهم على القيام بهذا العمل . وهاتان فتاتان ضعيفتان لا يسقيان ... ، وهذا يدل على عدم قدرتهم على القيام بهذا العمل . وهذا رجل قوى (موسى عليه السلام) ، سقى لهما ، وهذا يدل على قدرته على تحقيق ما عجزت عنه الفتاتان ، هذا فضلاً عن مروءته التي دفعته إلى إنكار حال الفتاتين الضعيفتين ، وهما تذودان...، وسعيه إلى معونتهما .

فهذه الأغراض (الدلالة على قدرة الناس ، وضعف الفتاتين ، وقوة موسى ومروءته) تتحقق بمجرد إثبات الأفعال إلى أصحابها ، دون ذكر ماهية المسقى ، أو المنقى عنه السقاية ، أو نوع ما كانت تذوده الفتاتان أكانت غنماً أم إبلاً أم غير ذلك .

ولكى نزيد الأمر إيضاحاً نقول : إن ذكر المفعول بعد تذودان بأن قيل مثلاً : تذودان الغنم ، يؤدي إلى تفويت الغرض الذي هو إنكار موسى عليه السلام ، بما أوتيه من مروءة وشهامة ، رؤية الفتاتين تذودان دون مُعين ، ويكون المعنى حينئذٍ إنما هو إنكار موسى لحال الفتاتين لكونهما تذودان الغنم على وجه الخصوص ، بمعنى أن هذا الإنكار ، الدال على مروءة وشهامة موسى ، سيتلاشى إذا كانت الفتاتان تذودان إبلاً مثلاً أو أى شيء آخر غير المفعول المذكور .

الثانية . الدلالة على إثبات معنى الفعل إلى الفاعل على سبيل الدوام والإطلاق : وكأن الفعل صار صفةً وسجيةً متمكنةً في الفاعل ، تظهر فيه على أية حال ، من غير أن يخص شيئاً محدداً .

وقد طبق عبد القاهر هذه الدلالة على أكثر من شاهد منه :
قول عمرو بن معدى كرب⁽¹⁾ :

فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي أَنْطَقَتْنِي رِمَاحُهُمْ نَطَقْتُ وَلَكِنَّ الرِمَاحَ أَجَرَتْ

فقد حذف الشاعر مفعول الفعل المتعدى (أجرت بمعنى شقت) ، والتقدير : أجرتني ؛ فلم أستطع النطق عنهم بذكر شجاعتهم .

وهذا التقدير بياء المتكلم لا يتصور غيره ؛ لأن السياق يدل عليه فقط لا غير . إذن فالمفعول معلوم مقصود ، ولا بديل عنه للفعل ، ولكن الشاعر عزف عن ذكره ، وتناساه ؛ للدلالة على أن (الإجرام) صار صفةً وسجيةً في الرماح ، تظهر فيها على كل حال ، وهذا أدل على خور قومه وضعف رماحهم الذى حبس الألسن كل الألسن عن النطق بشجاعتهم ، ولو قال :

(1) الدلائل ص 157 بتصرف .

أجرتني لفات هذا المعنى ؛ إذ ربما يتوهم أن الرماح أجرت لسانه هو خاصة وحبسته عن النطق لهم ، ومعنى هذا أن العيب في الشاعر وليس في رماح قومه .

ومثل القول السابق قول جرير :

أَمْنَيْتِ الْمُنَى وَخَلَبْتِ حَتَّى تَرَكَتِ ضَمِيرَ قَلْبِي مُسْتَهَامَا

فقد حذف الشاعر مفعول (منيت ، وخلصت) ، وتقديره معلوم في كل نفس وهو : أمنيته وخلصته حتى تركت ضمير قلبي مستهما ، وحذفه الشاعر ؛ للدلالة على أن التمنية والخلابة صارتا صفةً وسجيةً في محبوبته في كل حال ، معه ومع غيره ، وكأنه يقول لها : أهكذا تصنعين؟ وهذه حيلتك في فتنة الناس؟⁽²⁾.

وهكذا يتبين لنا الدور الدلالي الذي يقوم به الحذف ، من حيث الدلالات الإضافية العميقة التي لا تؤخذ من معاني المفردات المعجمية ، وإنما تؤخذ من ظاهرة الحذف بوصفها طريقة من طرائق النظم النحوى .

2. الزيادة :

قرر العلماء أن كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى⁽¹⁾ ، ومعنى هذا أن الزيادة تؤدي دوراً دلالياً يُفْتَقَد عند حذف الزائد ، وهذه الزيادة تكون في الصيغة ، حيث نلاحظ مثلاً أن صيغة (قَتَلَ) تدل على القتل الكثير الشديد المبالغ فيه ، وهذه هي الدلالة العميقة للصيغة التي لا تؤخذ من الدلالة المعجمية للصيغة ، ومن ثم فإن هنالك تفاوتاً في الدلالة بين : قتل وقَتَلَ . هذا التفاوت يرجع إلى زيادة مبنى أحدهما مقارنةً بالآخرى . كذلك فإن الزيادة في المبنى التركيبي تؤدي إلى زيادة في المعنى ، وزيادة المعنى تعنى ما يلحق التركيب من التوكيد نتيجة زيادة مبناه .

وقد وردت هذه الظاهرة التوكيدية في الكثير من آى الذكر الحكيم نحو :

"ومارك بظلام للعبيد" فصلت: 46 ، والزائد هو الباء .

"وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون" الأنعام: 109 ، والزائد هو لا عند البعض⁽²⁾ .

"فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارتد بصيراً" يوسف: 96 ، والزائد هو أن .

"ليس كمثله شيء" الشورى: 11 ، والزائد هو الكاف ، ذكره ابن هشام في المغنى⁽³⁾ .

والدلالة على التوكيد لا تكون بواسطة حروف الزيادة فقط ، كما في الأمثلة السابقة ، ولكن قد تكون زيادة مبنى التركيب الأصلي بحروف غير حروف الزيادة المعروفة . فتكون بما يلي :
إنَّ . نحو : إن عبد الله قائم ، فالتركيب هنا للدلالة على توكيد قيام عبد الله ، فهو يقال في سياق تثبيت المستفهم على جواب لا يرقى إليه شك⁽⁴⁾ .

(2) الدلائل ص 158 .

(1) انظر في هذا : الخصائص 223/1 بتصرف .

(2) انظر : الكشف 58/2 .

(3) المغنى : 302/1 .

(4) من نحو المباني إلى نحو المعاني ص 215 .

.اللام .نحو : عبد الله لقائم .

_ إنَّ واللام .نحو : إن عبد الله لقائم ، وهى تقال فى سياق الرد على إنكار منكر .

.نون التوكيد .نحو قوله تعالى : "ليسجنن وليكونن من الصاغيرن" يوسف: 32 .

وعلى هذا فإن هذه التراكييب المشتملة على حروف الزيادة أو غيرها من المؤكدات تكسب المعنى الأصلي قوة وتوكيداً لا يوجدان قبل وجود هذه الأدوات، وذلك وفق ما قرره النحاة من أن كل زيادة فى المبنى تؤدي إلى زيادة فى المعنى .

3.الاعتراض :

هو الفصل بين المتلازمين ، كالفعل والفاعل ، أوالمبتدأ وخبره ...، بجملة أجنبية غريبة عن سياق الكلام ؛ لذا لا ينسب إليها محل من الإعراب . وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد ، وقد ورد كثيراً فى القرآن الكريم ، وفصيح الشعر ومنثور الكلام⁽²⁾.

وأرى أن الجملة المعارضة يؤتى بها للمبادرة ببيان أهمية معناها ، وإلحاحها على ذهن منثنى النص ، مما يجعله يتجشم الإتيان بها فى غير موضعها ، فيصيرها غريبة على السياق . ولولا أهميتها وإلحاح معناها عليه لما تجشم كل هذه العدولات عن الأصل ؛ (إذ الأصل فى الجملة أن تتصل أجزاؤها لتتضح فيها الرتبة والاختصاص والعلاقات الأخرى)⁽³⁾.

ومن شواهد الاعتراض فى القرآن الكريم : "والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم .ومن يغفر الذنوب إلا الله .ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون" آل عمران : 135 .

فالاعتراض بجملة : (ومن يغفر الذنوب إلا الله) بين المعطوف والمعطوف عليه ؛ للمبادرة ببيان أهمية هذا المعنى الذى يشير إلى أن مهمة مغفرة الذنوب ليس بيد أحد إلا الله ، وفى ذلك طمأنة لنفوس المذنبين ، إذ لو كانت هذه المهمة فى يد أحد غير الله ، لساور الخوف والقلق نفوس المذنبين ؛ لما يعلمونه من ضعف نفوس الناس ، وما يملكهم من شهوة التعالى والانتقام وعدم الغفران .

وكذلك قوله تعالى : "فلا أقسم بمواقع النجوم .وإنه لقسم لو تعلمون عظيم .إنه لقرآن كريم" الواقعة 75 . 77 .

ففى الآية اعتراضان : اعتراض بجملة : (وإنه لقسم لو تعلمون عظيم) بين القسم وجوابه ، واعتراض فى الاعتراض المذكور وهو بجملة : (لو تعلمون) . فإذا ما نظرنا إلى الاعتراض الأكبر ؛ لوجدناه يشير إلى أهمية مواقع النجوم والقسم بها ؛ إذ لو جاء التركيب دون اعتراض : (فلا أقسم بمواقع النجوم إنه لقرآن كريم) ، لكان من الممكن أن يتساءل أحد المشركين : ماهى تلك النجوم ومواقعها التى يقسم رب محمد بها ؛ فأتى هذا الاعتراض للمبادرة ببيان أن المقسم عليه أمر

(2) الخصائص 335/1 .

(3) البيان فى روائع القرآن 114/2 .

عظيم الشأن له من الأهمية ما لا يعلمه إلا الله خالق كل شيء ، ويدعم هذه الأهمية التوكيدُ بالقسم على مواقع النجوم بزيادة المبنى بواسطة (لا) الزائدة .

والاعتراض الثانى : (لو تعلمون) بين الصفة والموصوف فى قوله تعالى : "إنه لقسم لو تعلمون عظيم" ؛ للمبادرة ببيان أن سر عدم فطنتهم وإدراكهم لعظمة هذا القسم وجلاله إنما هو جهلهم بأهمية النجوم ومواقعها ، تلك الأهمية التى جعلت رب العزة جلّ شأنه يقسم عليها .
4. الفصل :

الفصل يجرى مجرى الاعتراض ، بيد أن الفصل يكون بالمفردات أو أجزاء الجمل ، والاعتراض يكون بالجمل الكاملة . وكلاهما تتجلى فيه فكرة العدول عن الأصل وذلك بوضع شئ بين متلازمين أو بين ما بينهما أى صورة من صور التضام .
وأرى أن دلالتة هى نفس دلالة الاعتراض وهو المبادرة ببيان أهمية المفصول به وإحاحه على ذهن منشى النص .

ومن الشواهد عليه قوله تعالى :

"وذكر به أن تُبَسِّلَ نفسٌ ، بما كسبت ، ليس لها من دوم الله وليٌّ ولا شفيع"

الأنعام : 70

فصل بين الصفة والموصوف بالجار والمجرور والصلة ؛ للمبادرة ببيان أن هلاك النفوس لا يكون إلا بما تكسبه النفس فى المقام الأول .
5. المجاز :

الأصل أن يعبر الكلام عن معاني حقيقية ، وهذا لا يتأتى إلا إذا كانت هناك مناسبة معجمية بين المفردات المتألّفة مع بعضها البعض بالعلاقات النحوية . فمثلاً عندما نقول : طار العصفور ، فهذا تعبير حقيقى ؛ لأن كلمة (طار) تستدعى فاعلاً له قدرة على الطيران ، ومن ثم نحكم على الكلمتين (طار . العصفور) بأن بينهما مناسبة معجمية .

أما إذا حدث خرق لقانون الاختيار والمناسبة أو ما يسميه الدكتور تمام بالمفارقة المعجمية⁽¹⁾ ، فإنه يتولد المجاز كما فى قولنا : طار القلب .

وهذا المجاز يكتسب شرعية الاعتراف به ؛ بكثرة دورانه على الألسن ، حتى يقترب فى فترة من فترات استعماله من دائرة التعبير الحقيقى .

ومهما يكن من أمر فإن المجاز صورة من صور العدول عن الأصل الذى هو مراعاة قانون الاختيار والمناسبة بين المفردات .

فمثلاً عندما نقول : رأيت أسداً بدلاً من أن تقول : رأيت رجلاً هو كالأسد فى شجاعته ، فإن الدلالة العميقة ، المتحصلة من القول الأول ، هى المبالغة فى القول بشجاعة الرجل ؛ حيث تجاوز

(1) انظر البيان فى روائع القرآن 121/2 . وانظر كذلك النحو والدلالة د/ حماسة ص50 بتصرف .

المتكلم المعنى الأصلي وهو إرادة التشبيه إلى معنىٍ إضافيٍّ عميق ، هو جعل الرجل هو الأسد نفسه عينه . وهذا المجاز هو ما يعرف عند البلاغيين بالاستعارة التصريحية .

وعندما نقول : (اخفض لوالديك جناح الذل من الرحمة) ، فإن المستعار هنا هو كلمة (اخفض) وما يناسبها (جناح) التي أضيفت إلى كلمة (الذل) ، وهي مجاز ، أصله التعبير الحقيقي : (تذلّل لوالديك رحمةً بهما) أو نحو ذلك .

والتعبير المجازي يشتمل على هذا المعنى الأصلي ، بالإضافة إلى المعنى العميق المتمثل ، فيما أرى ، في الإشارة إلى أن الإنسان مهما بلغ وحصل من ثمار المجد واعتلى وترجع على قمة الحياة ، حتى صار كالطائر المحلق فوق الجميع ، لابد وأن يأتي هذا الطائر عند أبويه ويخضع جناحه بذل وانكسار ؛ رحمةً بهما . وهذا المعنى ما كان ليتأتى لولا هذا التعبير المجازي الذي استعيرت فيه لفظة (الجناح) من عالم الطير . وهذا المجاز هو ما يعرف عند البلاغيين بالاستعارة المكنية .

وهكذا فإن صور المجاز المختلفة الناشئة عن خرق قانون الاختيار والمناسبة بين المفردات المتألّفة في علاقات نحوية معينة ، ينشأ عنها دلالة عميقة لا توجد في التعبير الأصلي الخالي من هذا المجاز ، ويسمى عبد القاهر هذه الدلالة بمعنى المعنى ويعرفه بقوله : أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضى بك ذلك المعنى إلى معنى آخر⁽¹⁾ .

فأنت تعقل من قولنا : (رأيت أسداً) معنىً ؛ ودلّك الحال على أننا لا نريد السبع ، فإن هذا المعنى يفضى بك إلى أننا أردنا التشبيه ، إلا أننا أردنا المبالغة وجعل المرئي لا يتميز عن الأسد في الشجاعة .

ومثله قولنا : (اخفض لوالديك جناح الذل من الرحمة) .

فإن هذا التركيب يفضى إلى معنىٍ غير مقصودٍ لذاته ؛ لاستحالة أن يكون للمخاطب جناحٌ ذل ، ومن ثم فإن هذا المعنى يفضى بك إلى معنى آخر هو التأكيد على أن يكون الإنسان ذليلاً منكسراً مهما علا وارتفع في سماء الحياة الدنيا .

ثانياً. بناء التركيب على خلاف الظاهر :

إن كان بناء التركيب على خلاف الأصل ، يقصد به مخالفة مقولات النحاة المتعلقة بالأصل على مستوى الصيغة أو الرتبة أو التضام ، فهي مخالفات لأقوال نحوية مثل : الأصل في صيغة الحال أن تكون مشتقة ، والأصل تقدم الفاعل على المفعول أو الأصل اتصال الكلام دون اعتراض ... إلخ .

(1) الدلائل ص 263 . ويُدخل عبد القاهر الكناية تحت دائرة ما يؤخذ منه معنى المعنى ، إلا أننا لم نذكر الكناية ؛ لأنها تخرج عما نتناوله من الدلالة الناشئة عن العدول عن الأصل في اختيار المفردات وهو مراعاة المناسبة فيما بينها .

إذا كان هذا هو المقصود ببناء التركيب على خلاف الأصل ، فإن المقصود ببناء التركيب على خلاف الظاهر ، إنما هو مخالفة النسق اللغوي ، الموجود في النص الواحد ، كأن تأتي في النص صيغة أو تركيب بشكل معين ثم يُعَدَّل عنه إلى صيغة أو تركيب آخر في نفس النص .

فمثلاً في قوله تعالى : "ألم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن" الملك: 19 عطف الفعل على اسم الفاعل ، وكان مقتضى الظاهر أن يرد التعبير : (صافات وقابضات) وهذا العدول عن مقتضى الظاهر له دلالة عميقة هي : المناسبة ؛ حيث إن الطير يصف جناحه عند الطيران بشكل ثابت ، في حين أن القبض حالة حركة وتجدد ، ومن ثم عبر عن حالة الثبات بالاسم ، وعبر عن حالة التجدد والحركة بالفعل .

وانظر كذلك إلى قوله تعالى : "إن الله فالق الحب والنوى ، يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي" الأنعام : 95 .

فقد عطف مخرج على يخرج ، والسر في ذلك أن مخرج أضيفت إلى الميت ، والميت لا حركة فيه ولا تجدد ، فجاء باسم الفاعل الدال على الثبوت ، في حين وقع (الحي) مفعولاً به للفعل (يخرج) ؛ لأن الحي يناسبه الحركة والتجدد اللذان يعبر عنهما الفعل .
إلا أن هنالك إشكالاً وارداً وهو أنه في سورة آل عمران قال تعالى "وتخرج الحي من الميت وتخرج الميت من الحي" آل عمران : 27 .

بصيغة الفعل مع الميت ، وفي هذا مناسبة للسياق العام الذي وردت فيه الآية ، فالآية تتضمن حديثاً عن مجموعة من الأشياء التي يعبرها التغيير والتبديل المستمر من تغير الملوك ، وإدالة الدول ، وتعاقب الليل والنهار ، وأمور الموت والحياة وغيرها ، فالمقام كله مقام حركة و تغيير وتبديل .

بخلاف آية الأنعام ، وذلك حيث يقول تعالى : قل : اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء ، بيدك الخير إنك على كل شيء قدير ، تولج الليل في النهار وتولج النهار في الليل ، وتخرج الحي من الميت وتخرج الميت من الحي ، وترزق من تشاء بغير حساب" آل عمران : 26 ، 27 .

فالمقامان مختلفان ، فجاء في كل مقام بما يناسبه والله أعلم⁽¹⁾ .

ومن الأمثلة على مخالفة الظاهر :

قوله تعالى : وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون . الله يستهزئ بهم" البقرة : 14 .

ومراعاة لمقتضى الظاهر ، كان من المتوقع أن يرد التعبير القرآني على الشكل الآتي : (إنما نحن مستهزئون . الله مستهزئ بهم) .

(1) معاني النحو 232/3 .

ولكن التعبير القرآنى استخدم مع الله تعالى الفعل (يستهمزئ) ؛ دلالة على أن استهمزاء الله منهم يتجدد عبر أحوالهم المختلفة وفي مواقفهم المتعددة ، مما يجعلهم في حالة من السخط الدائم والحيرة الملازمة لهم .

وفي قوله تعالى : " زين للذين كفروا الحياة الدنيا ويسخرون من الذين آمنوا والذين اتقوا فوقهم يوم القيامة" البقرة : 212 .

فقد عبر تعالى عن زينة الحياة الدنيا في نظر الذين كفروا ، وعن سخريتهم من المؤمنين بالفعلية إشارة إلى الحدوث ، وإلى أن تلك الزينة والسخرية أمران طارئان لا يلبثان أن يزولا بصوارف متعددة ، أما استعلاء الذين اتقوا عليهم فهو أمر ثابت لا يطرأ عليه التغيير .

وانظر إلى قوله تعالى في العدول عن مقتضى الظاهر : " ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرةً " الحج : 63 .

حيث قال : (تصبح) بعد (أنزل) ، ومقتضى الظاهر أن يقول : فأصبحت وهذا العدول ؛ لإفادة بقاء أثر المطر زماناً بعد زمان ، كما تقول : أنعم على فلان عام كذا ، فأروح وأغدو شاكرًا له⁽¹⁾. أى أن النعمة قد تكون منقضية ويظل ما يترتب عليها من أثر مستمرًا في الحدوث ، وهذا هو الفرق بين دلالة الماضى والمضارع في الآية .

وفي قوله تعالى : " قالوا : يا موسى إما أن تلقى أو نكون نحن الملقين "

الأعراف : 115 .

فمقتضى الظاهر أن يأتى التعبير القرآنى على الشاكلة (إما أن تلقى أو تلقى) ولكنه عدل عن التوازي والتكافؤ بين الجملتين ؛ للدلالة على الرغبة الدفينة في نفوس السحرة في أن يكونوا البادئين بالإلقاء ، وقد تجسدت هذه الرغبة في استطالة الجملة المعبرة عنهم (نكون نحن الملقين) وتأكيد ضميرهم المتصل بالمنفصل وتعريف الخبر أو تعريف الخبر وإقحام ضمير الفصل⁽²⁾ .

ثالثاً . بناء التركيب على خلاف تركيب آخر مشبه له :

الفرق بين هذا العنوان والعنوان السابق ، هو أن القارئ في العنوان السابق يلاحظ اختلافاً بين الصيغ أو التراكيب في النص الواحد كما سبق من أمثلة ، أما في هذا العنوان ، فالقارئ يلاحظ اختلافاً بين تركيبين في نصين متباعدين وحينئذٍ لابد أن يفسر هذا الاختلاف بين التركيبين وسوف يجده . في النهاية . راجعاً إلى أمر من أمور مناسبة المقام ، وهذا التفسير هو الدلالة العميقة لكل تركيب .

ويسميه بعض العلماء فن الإشكال وهو كثير في القرآن الكريم نذكر منه الأمثلة الآتية .

1. " وقالوا لن تمسنا النارُ إلا أياماً معدودة" البقرة : 80 .

(1) الكشف 168/3 .

(2) الكشف 140/2 .

"قالوا لن تمسنا النار إلا أيامًا معدودات" آل عمران : 24 .

فاستخدم التعبير القرآني كلمة (معدودة) في آية البقرة ، و (معدودات) في آية آل عمران ، والسفر في ذلك . والله أعلم . يرجع إلى أن (معدودات) جمع قلة ، كما قرر النحاة ، وقد وردت في سياق تقليل بني إسرائيل من شأن العقاب الذي ينتظرهم ، واستهانتهم به ؛ لأنهم لا يرون كبير إثم في أن يتولوا ويعرضوا عن الاحتكام إلى كتاب الله ، وسوّغت لهم أنفسهم الاستهانة والتقليل من العذاب ، فإنما هي أيام معدودات قلائل في النار .

أما في آية البقرة والآية وردت بعد الحديث عن الجريمة التي ارتكبوها وهي ليست مجرد عدم الاحتكام إلى كتاب الله . كما في آل عمران . وإنما هي أبشع من ذلك فهم يكتبون الكتاب بأيديهم ، ثم ينسبون ما يكتبون إلى الله ؛ ليشتروا به ثمنًا قليلًا .

ولبشاعة هذه الجريمة ، وفظاعتها ، وكبر حجمها ، فإن نفوسهم لم تطاوعهم في بلوغ الغاية من الاستهانة والتقليل من شأن العقوبة المترتبة على جريمة تحريف الكتاب ، واكتفوا باللجاج المتمثل في إصرارهم على مقولتهم : "لن تمسنا النار إلا أيامًا معدودة" فهم لا يقللون من أيام عذابهم ، فهي كثيرة ، وإن كانت قابلة للعد .

فناسب جريمة عدم الاحتكام إلى كتاب الله في آل عمران ، التي هي هينة في نظرهم ، التعبير بمعدودات التي تحمل معنى التقليل والاستهانة بأيام العذاب .

وناسب جريمة التحريف بالكلية . وهي جريمة الجرائم . عدم التعبير بصيغة التقليل من أيام العذاب .

وقد ذكر ابن جماعة في كشف المعاني⁽¹⁾ . أن قائل ذلك من اليهود فرقتان إحداهما قالت : إنما نعذب بالنار سبعة أيام وهي عدد أيام الدنيا وقالت فرقة : إنما نعذب أربعين يومًا ، وهي أيام عبادتهم العجل ، فأية البقرة تحتمل قصد الفرقة الثانية وآية آل عمران الفرقة الأولى .

وهو تفسير له وجاهته ، بيد أنه يفسر النص من خارجه ، أي بالاعتماد على غير السياق اللغوي ، ومنهجنا أن نفسر النص تفسيرًا منبثقًا من طبيعة السياق اللغوي الوارد فيه التركيب .

2. "رب اجعل هذا بلدًا آمنًا" البقرة : 126 .

"رب اجعل هذا البلد آمنًا" إبراهيم : 35 .

وردت (بلد) نكرة في آية البقرة ؛ لأن النكرة تحمل معنى الجهالة وعدم التعيين ، وهذا يناسب حال البلد (مكة) قبل بنائها ، وسكنى قبيلة جرهم فيها ، إذ لم تكن البلد واضحة المعالم محددة ، وإنما كانت واديًا قفرًا ، أما آية إبراهيم فكانت بعد عودة إبراهيم عليه السلام إليها وبنائها⁽¹⁾ .

3. "قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا" البقرة : 136

(1) كشف المعاني في مثابيه المثنائي ص 62 .

(1) انظر البحر المحيط 554/1 ، وكشف المعاني ص 64 .

" قل آمنا بالله وما أنزل علينا " آل عمران : 84

آية البقرة ، المخاطب بها عموم المسلمين ، فناسب ذلك استخدام (إلى) التى تفيد الانتهاء من كل جهة ، حيث إن القرآن يأتى المسلمين من كل جهة . أما آية آل عمران ، فالمخاطب بها الرسول صلى الله عليه وسلم ، فناسب ذلك استخدام (على) التى تفيد الإتيان من أعلى ، حيث إن القرآن نزل عليه صلى الله عليه وسلم من جهة العلو خاصة .
ولولا ضيق المقام لأطلقنا فى التمثيل لهذا الفن الذى تكتشف من خلاله المعانى الدقيقة والدلالات العميقة ، التى تناسب السياق ، والتى تؤكد على أن كل لفظة وكل تركيب قد وُضع فى موضعه المناسب ، فالألفاظ فى النص الفنى المتسم بالفصاحة وعلو البيان تعشق أماكنها ، ولا يؤدي غيرها مؤداها بحال ، اللهم إلا إذا أردنا تفويت هذه الدلالات العميقة ، والاكتفاء بمجرد الدلالات السطحية العامة .

رابعًا . المخالفات النحوية :

النحو نظام اللغة ، فهو الذى يقدم لها الضوابط والأسس التى تجعل اللغة سليمة متماسكة تؤدي غرضها المنوط بها وهو تحقيق التواصل الاجتماعى بتحقيق الفهم والإفهام بين أبناء اللغة الواحدة .

ولكن ينبغى علينا ألا ننسى أن ضوابط النحو وأسسها أخذت فى الأساس من اللغة الجارية على ألسن الناس . ومن ثم فإن سلطان القواعد النحوية مدين لأصحاب اللغة فى إرساء أسسها وتحديد ضوابطه .

وعلى هذا ينبغى على النحاة أن يترفقوا فى التعامل مع أصحاب اللغة ، الفصحاء منهم ، إذا ما خرجوا عن سنن هذه القواعد ، وألا يسارعوا إلى التأويل أو التخطئ .

فربّ مخالفة نحوية مقصودة فى ذاتها ، دفع صاحب النص إليها دافع من ذوقه الفنى المتأثر بالموقف أو بطبيعة حاله أو حال مخاطبه .

وعلى هذا يكون الخروج على مقتضى القواعد النحوية لوئًا من ألوان الإبداع النحوى ، أى أن خرق النحو إبداعٌ فى النحو ، شريطة أن يكون هذا الخرق خرقًا ذا غرض ، وهذا لا يتأتى إلا من ذوى الفصاحة المتملكين نواصى اللغة ، المحكمين أزمتهما بأيديهم .

ويمكننا بهذه النظرة للمخالفات النحوية أن نكتشف العديد من الفنيات العالية والدلالات العميقة فى بعض النصوص التى يظهر فيها كسر لمألوف القواعد النحوية ، بدلاً من أن نسارع باستعمال منهج التأويل الذى يعمد ، فى الغالب ، إلى ليّ أعناق النصوص من أجل أن تتوافق مع القاعدة ، فإن استعصت على ذلك سارعنا إلى الحكم على النص بالشدوذ أو الضعف

أو القلة أو الخطأ ... وهي أحكام تتجاهل فصاحة صاحب النص ، وتتناسى أن النحو مأخوذ من اللغة وليس العكس .

وقد أشار ابن جني إلى أن هذا الكسر لقواعد النحو في الشعر خاصة ، فيما يعرف بالضرورة الشعرية ، مؤذن بقوة طبع الشاعر وفيض منته ، وليس دليلاً على ضعفه . يقول في ذلك⁽¹⁾ : (فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبجها ، وانخرق الأصول بها ، فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه وإن دلّ من وجه على جوره وتعسفه ، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخبطه . وليس بقاطع دليل على ضعف لغته ، ولا قصوره عن اختيار الوجه الناطق بفصاحته . بل مثله في ذلك عندي مثل مجرى الجموح بلا لجام ، ووارد الحرب الضروس حاسراً من غير احتشام . فهو وإن كان ملوماً في عنفه وتهالكه ، فإنه مشهود له بشجاعته وفيض منته . ألا تراه لا يجهل أن لو تكفر في سلاحه ، أو لو أعصم بلجام جواده ، لكان أقرب إلى المنجاة ، وأبعد عن الملحاة ، لكنه جشم ما جشمه على علمه بما يعقب اقتحام مثله ؛ إدلالاً بقوة طبعه ؛ ودلالة على شهامة نفسه ... فكأنه لأنسه بعلم غرضه وسفور مراده لم يرتكب صعباً ، ولا جشم إلا أمماً ، ووافق بذلك قابلاً له ، أو صادف غير أنسي به) .

وقد آثرنا نقل هذا النص على طوله ؛ لأهميته البالغة فيما نحن بصدده ؛ إذ إن ابن جني يؤكد على أن المخالفة النحوية التي قد تبدو في لغة الشعر ، قد يتعمدها الشاعر بدافع من طبعه ، والدليل على ذلك أنه كان في إمكانه تجنب هذه المخالفة ، إلا أنه آثرها لأنها تعبر عن طبعه القوى الذي طغت الرغبة في موافقته على مراعاة قوانين النحو ؛ وذلك لأن بها يُعلم غرضه ويسفر مراده ، ومن ثم لا يشعر أنه قد ارتكب عيباً .

وهذا الغرض أو المراد الذي يتنكب الشاعر من أجله جنى النحو إلى شبهات المخالفة والخطأ ، لانراه إلا الدلالة العميقة . وبذلك يتحقق ما قلناه قبل قليل من أن مخالفة النحو قد تكون إبداعاً في النحو ؛ لأن بها تتولد دلالات خفية مثيرة ، لاتتولد إلا في ظل هذه المخالفة .

وسوف نعرض نموذجين لهذه المخالفات لمألوف القواعد :

النموذج الأول . قول الفرزدق :

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأْيَهُمْ خُضْعَ الرِّقَابِ نَوَاقِسَ الْأَبْصَارِ

أخذ العلماء على الفرزدق جمع ناكس على نواكس للمذكر⁽¹⁾ ، والقياس أنه جمع لمؤنث ، والصواب عندهم : ناكسو الأبصار .

وفضلاً عن كون هذا القياس لا يحظى بإجماع اللغويين القدامى⁽²⁾ ، فإن هذا الخروج عن مألوف الأقيسة ، خروج مقصود ، تتحقق من خلاله دلالة فنية عميقة ، وهي المبالغة في مدح يزيد ، وتعميق الإحساس بشموخه وهيبته وعزته ، حتى إن الرجال إذا ما رأوه صاروا في حالة من

(1) الخصائص 392/2 ، 393 يتصرف يسير .

(1) الموشح للمرزباني ص 146 .

(2) انظر في أصول اللغة 43/2 - 49 .

الذل والخضوع أنزلتهم منزلة النساء في تنكيس أبصارهن عند رؤية رجلٍ في مقام يزيد شموخًا وهيبة .

النموذج الثانى . قوله تعالى : "ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننَّهُ حتى حين" يوسف :35 .
فالفاعل هنا جملة (ليسجننَّهُ) ، وهذا مخالف للقياس الذى وضعه البصريون المانع لوقوع الجملة مسندًا إليه (فاعلاً أو نائباً عنه أو مبتدأ) إلا على سبيل الحكاية .
وهذا المنع دفعهم إلى التأويل والتقدير حتى تسلم لهم القاعدة .
فقالوا⁽³⁾ : إن فاعل (بدا) مصدر دلَّ عليه الفعل ، هو (البداء) .
ومنهم من قال : إن الفاعل مادَّلَّ عليه (ليسجننه) وقام مقامه .
ومنهم من قال : الفاعل محذوف ، وإن لم يقم فى اللفظ ما يقوم مقامه وتقديره : ثم بدا لهم رأئ ...

وكل هذه التخريجات هدفها سلامة القاعدة التى جعلوها أصلاً يحكمون به على اللغة ، وما كان أغناهم عن هذه التقديرات والتأويلات ، التى شغلهم عن متابعة المعنى العميق الذى قد يترتب على هذه المخالفة لظاهر قاعدتهم ومألوفها .
وذلك بإجازتهم وقوع الجملة فاعلاً كما قال الكوفيون⁽⁴⁾ ، مع إشارتهم إلى أن ذلك قليل جداً ، وحدوثه ليس مخالفة نحوية تقتضى التأويل والتقدير ، وإنما يمثل حدوثه خروجاً عن مشهور الأعراف اللغوية ؛ وحينئذ يتفرغ النحاة لتفسير هذا الخروج عن الكثير المشهور .
وأرى أن الخروج عن أصل هذه القاعدة يناسب ويعبر عن الموقف أشد التعبير ، فالموقف يتضمن بريئاً (يوسف عليه السلام) يراد سجنه ، ومتهماً (امرأة العزيز) يصر على إيقاع الفاحشة بهذا البريء : "لئن لم يفعل ما أمره ليسجنن وليكونا من الصاغرين" يوسف :32. وهذا المتهم مع هذا ينعم بالحرية والحماية !!

والذين بدت لهم آيات براءته واتهامها (العزيز وحاشيته) يعلمون هذه المفارقة (كون يوسف مظلوماً ويراد سجنه ، وامرأة العزيز ظالمة فى حرية وحماية) ، ومع ذلك فقد بدا لهم سجنه ظلمًا واقتراء من عند أنفسهم . وهذه المفارقة تعدُّ لوئاً بشعاً مستهجنًا من ألوان الخروج عن مقتضى العدالة والرحمة فى حياة الناس . فجاء التعبير القرآنى صدىً وانعكاساً لهذا الخروج عن مقتضى حياة الناس ، وذلك بخروج ظاهر التركيب عن مقتضى الأصول المألوفة والمقاييس المحددة التى وضعها النحاة وفق الأكثر والأفشى من اللغة .
وكأن التركيب النحوية تشى ، بطبيعة تكوينها ، عن طبيعة هذا الموقف المقلوب المستغرب .

(3) انظر البيان فى إعراب القرآن لابن الأنبارى 41/2 بتصرف .

(4) انظر : مغنى اللبيب 462/2 .

هذه ، فى رأى ، دلالة الخروج عن مقتضى الظاهر فى الآية ، وهى كما نرى دلالة عميقة لا تؤخذ من المفردات ، وتعبّر عن الموقف بشكل معجز ، ولكن النحاة كانوا فى شغلٍ عن تتبع هذه المعانى واللطائف بالسعى الدءوب وراء القاعدة ، إما تأكيداً لها أو تأويلاً لما نَدَّ عنها بحيث يندرج تحتها فتسلم القاعدة وتطرّد ، مجافين بذلك روح اللغة التى تُقَتَّل بالتأويل والتقدير ، عازفين عن إدراك المعانى العميقة بما فيها من ألق الفصاحة الناشئ عن تعبير الألفاظ (صبيغ أو تراكيب) ، كما هى فى النص ، عن السياق وحال المتكلم أو المخاطب أو كليهما معاً .

بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه المخالفات لا تقبل ولا ينتظر منها دلالة عميقة إلا إذا كانت من فصيح فى نص أدبي ؛ لكيلا تنفتح أبواب المخالفات النحوية على مصاريعها أمام كل دعيٍّ من قرازمة الأدب ينصبون الفاعل ويرفعون المنسوب باسم المخالفة النحوية ذات الدلالة العميقة .

الخاتمة والنتائج

عاش النحو ردحاً من الزمان حبيس الشكلية اللفظية ، التى صورت النحو كما لو كان علماً وظيفته الرئيسة إنما هى معرفة أحوال أواخر الكلم ، مما جعل النحو علماً شكلياً جافاً أشبه ما يكون بهيكل عظمى خالٍ من روح الحياة ، مما ألقى فى نفوس المتلقين له ظلالاً من الضجر والنفور الذى تكون نهايته إما تحمله على ثقل ، أو الصدود عنه والسخرية منه ومن أهله .

وما درى هؤلاء أن النحو من هذه الشكلية براء ، وأن أصحابه الأوائل ، أمثال سيبويه وابن جنى وعبد القاهر ... وغيرهم ، وضعوا النحو موضعه الصحيح ، حيث جعلوه منطلقاً تنكشف به حجب المعانى ، وتتحقق به جلوة المفهوم ، على حد تعبير ابن مالك . ولم يكن هذا الربط بين النحو والدلالة أو المعنى بمستوياته المختلفة عى الجانب النظرى فحسب ، بل شهدت تطبيقاتهم فى مؤلفاتهم المختلفة بهذا الربط .

وعلموا كذلك أن العلامة الإعرابية ما هى إلا قرينة من قرائن فهم المعنى ، تُراعى ويُنظر فيها ليس لمجرد النطق بها ، وهو أمر مطلوب ، وإنما لدورها فى الإعراب عن المعنى ، وما الوظائف الإعرابية من (فاعل ، ومفعول ، ومبتدأ ، وخبر ، ومضاف إليه ...) إلا معانٍ نحوية تسهم بشكل مباشر فى الكشف عن المعنى وتحقيق غاية الفهم والإفهام . وذلك بتضافرها مع المفردات المعجمية المعبرة عن هذه المعانى ، والتى لا تنهض وحدها بأداء معنى الكلام .

وقد أكد البحث على هذه العلاقة بين النحو والدلالة بل والفصاحة ، من خلال النتائج

الآتية :

1. تدرك الدلالة الأساسية للكلام من خلال تفاعل ، العناصر النحوية والمفردات المعجمية فى ظل العلاقات النحوية .

والدليل على ذلك أن وجود المفردات المعجمية دون عناصر نحوية لا تنشأ عنه أى دلالة .

ونلخص هذه الحقيقة في المعادلة الآتية :

عناصر نحوية + مفردات معجمية ← الدلالة الأساسية

2. ينشأ اختلاف الدلالات وتعددتها حول الدلالة الأساسية من خلال تنوع العناصر النحوية المتفاعلة مع بعضها البعض ، مع الحفاظ على نفس المفردات المعجمية ، بحيث يتكون عندنا أكثر من تركيب تستعمل فيه نفس مفردات المعجم ، وتختلف فيه طريقة التفاعل النحوي :
فمثلاً : طاب زيد نفساً ، وطابت نفس زيد ، ونفس زيد طابت
جمل موحدة المفردات المعجمية ، إلا أنها مختلفة الدلالات الإضافية نتيجة اختلاف التفاعلات النحوية ما بين :

فعل + فاعل + تمييز

فعل + فاعل مضاف + مضاف إليه

مبتدأ + مضاف إليه + خبر فعلى

وهذا يعنى أن أى تغيير يلحق شكل التركيب يصحبه تغيير فى دلالة هذا التركيب .

3. هذه الدلالات المتعددة تتفاوت ما بين دلالة أساسية ودلالة عميقة . فالدلالة الأساسية هى : الدلالة المنبثقة عن أصل التركيب قبل أن يعتريه أى تغيير ، وهذه الدلالة الأولية ، تستصحب مع سائر أشكال التركيب النحوي ؛ لذا فإنها توصف كذلك بالدلالة الأصلية العامة ، ولأنها قريبة المأخذ لا تحتاج إلى إعمال ذهن أو إنعام نظر ، فإن البحث قد أطلق عليها كذلك : الدلالة السطحية .

إذن فالبحث وصف هذه الدلالة بأوصاف متعددة ؛ حيث وُصفت بالأساسية والأصلية والعامة والسطحية ، وكل وصف من هذه الأوصاف يلحظ معنى من معانى الدلالة الأساسية .
أما الدلالة العميقة فهى الدلالة الإضافية الناشئة عن العدول فى أصل التركيب . فى الغالب . وهى دلالة تنبثق عن ملاحظة طبيعة عناصر التركيب المتفاعلة والمعدول بها عن الأصل ، سواء كان هذا العدول على مستوى الصيغ المتفاعلة فى التركيب النحوي ، أو على مستوى الرتبة ، أو مستوى التضام أو غيرها .

وهذه الدلالة تحتاج إلى إعمال ذهن وإنعام نظر من القارئ ، لاستخراجها أولاً ، ثم توظيفها لخدمة السياق ثانياً ، وذلك يتأتى بتحلى القارئ بأمرين :

الأول : وعيه اللغوي بالوظائف الدلالية لأشكال التراكيب ، والفروق الدلالية بينها .

الثانى : ذوقه الأدبي الذى يعينه على الربط بين التركيب بطبيعته الخاصة والسياق الذى يحتويه .

4. الدلالة العميقة نوعان :

الأولى : دلالة نحوية سياقية ، وهى دلالة تنطلق من النحو وتوظف فى السياق ، كالقول بأن الجملة الفعلية تفيد الحدوث أو التجدد ، والجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام ، والتقديم

يفيد الاهتمام بالمقدم أكثر من غيره ... إلخ ، وهى مقولات ينبغى ألا تكرر فى كل سياق وكأنها تعبيرات مسكوكة ، وإنما لابد وأن توظف فى كل سياق بما يكشف عن إبداع صاحب النص وفصاحته من جهة ، وإبداع قارئ النص فى حسن نسجه بين دلالة التركيب النحوى والسياق من جهة أخرى .

الثانية : دلالة سياقية محضة ، وهى الدلالة التى لا تعتمد على النحو بما يقدمه من وظائف الصيغ أو التراكيب وإنما تعتمد فى الأساس على السياق لمعرفة الوظيفة الدلالية للصيغة أو التركيب ، فمثلاً الضمير (أنا) يفيد فى بعض السياقات الكبر والتعالى ، وفى بعضٍ آخر يفيد انسحاق الذات والتلاشى ، والمحك فى تحديد ذلك يعود إلى السياق والذوق الأدبى للقارئ .

5. كان النحاة القدماء ، ولا سيما المتقدمين منهم ، على وعى وإدراك للدلالة العميقة ، وإن لم ينصوا عليها نصاً أو يضعوا لها مصطلحاً محدداً ، ولكن كانت إشاراتهم إلى اختلاف الصيغ والتراكيب والدلالات المنبثقة عن كل شكل منها سراجاً منيراً للباحثين عن مثل هذه الدلالات .

وقد ذكر البحث مجموعة من هذه الإشارات من الكتاب لسيبويه ، كحديثه عن دلالة القطع الإضافية ، وابن جنى كحديثه عن الفرق بين صيغتي قتل وقتل ، وعبد القاهر الذى دارت مؤلفاته وبخاصة الدلائل على محور واحد هو كيف يتولد عن النظم ، الذى هو حسن التخيير النحوى فى التركيب ، تنوعٌ فى الدلالات العميقة ، والزمخشري الذى عيج كشفه بالحديث عن الدلالات المختلفة للصيغ والتراكيب بأشكالها المختلفة .

وهكذا كان نحائنا رواداً فى ربط النحو بالدلالة ، ذلك الربط الذى لم يعرف طريقه فى علم اللغة الحديث إلا فى القرن العشرين ، عى يد الباحثين (كاتز وفودر) سنة 1963 ، اللذين كانا السبب الرئيس فى تغيير تشومسكى لمسلكه اللغوى المؤثر للفصل بين النحو والدلالة ، كما كان جلياً فى كتابه البنى النحوية المنشور سنة 1957 ، حيث ظهر الدمج بين النحو والدلالة عنده سنة 1965 فى كتابه : وجوه النظرية النحوية .

6. مواطن ظهور الدلالة العميقة متعددة ، ولكن ظهورها اللافت للنظر إنما فى عدول التركيب عن أصله ، فهو الموطن الذى تظهر فيه الدلالة العميقة بشكل قائم على معطيات دلالية محددة يقدمها النحاة من خلال تتبعهم لدلالات التراكيب فى السياقات المختلفة ، ويكون دور القارئ هو تلقف هذه المعطيات الدلالية المحددة وتوظيفها فى السياق .

ولكن هناك مواطن أخرى ظهرت فيها الدلالة العميقة مثل :

.بناء التركيب على خلاف الظاهر أى على خلاف نسق الكلام الواحد .

.بناء التركيب على خلاف تركيبٍ آخرٍ مشبهٍ له فى سياقٍ آخر .

.المخالفات النحوية .

وهذه المواطن الثلاثة تعتمد فى الأساس على السياق لاستكشافها وتفسيرها ، وليس على النحو الذى يقدم لنا وظائف دلالية محددة فى الغالب للمعدول به عن الأصل .

7. المخالفة في النحو إبداعٌ في النحو ، إذا صدرت عن فصيح لغاية فنية ؛ لأن غاية اللغة الأدبية في النهاية إنما هي الإفصاح عن منثى النص ورصد أدق خلجات نفسه وخواطر فكره ، والتعبير كذلك عن الموقف بما فيه من ظروف وملابسات ، ومراعاة حال المخاطب بشتى جوانبه : الظاهرة والباطنة . وأى وسيلة تحقق هذه الغايات ، فهى وسيلة مشروعة ، حتى إن بدت في الظاهر غير ذلك ، فالبلاغة في الحقيقة هي مراعاة المقال لمقتضى الحال ، وليس لمقتضى قواعد النحاة .

وأخيراً يعد هذا البحث من الدراسات البينية التى تجمع شتات علوم ثلاثة ، هى (النحو والدلالة والبلاغة) .

حيث تبدأ من المعطيات النحوية ، لتتكون الدلالات العميقة ، التى تؤدى فى النهاية إلى وصف النص بالفصاحة والبيان .

وأثبت البحث بشكل تطبيقي أن هذه العلوم متضافرة أشد التضافر ، وما الجفاف والشحوب الذى يعلو وجه كل علم من هذه العلوم إلا نتيجة الفصل المتعسف بينها على أيدي المتأخرين من العلماء .

ويرى البحث أن الدراسات النحوية لابد أن تتخلى عن الإغراق فى الشكلية التى أفقدت النحو روحه ، وأن السبيل الوحيدة لبث الروح فى النحو أن يدرس ويدرس من خلال الربط بين أشكال الألفاظ (صيغ وتراكيب) ودلالاتها فى السياقات النصية الحية البعيدة عن الصنعة والتكلف . وألا يؤخذ من الجوانب الشكلية إلا ما يعين على إقامة الكلام بشكل صحيح نطقاً وكتابة .

هذا إن أريد للنحو أن يؤدى دوره فى تمكين أبناء العربية من لغتهم شكلاً ومضموناً ، بعد أن يدركوا فنيات أشكالها التعبيرية ودقة معانيها ، ومن ثم تتحقق غاية الغايات لأى فرد أو أى أمة ، ألا وهى غاية : الانتماء والاعتزاز باللغة التى تمثل حجر الزاوية فى تحقيق نهضة أى أمة من الأمم .

مصادر البحث

- الإبداع الموازي د/ محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب ، سنة 2001 .
- الإتقان للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، سنة 1997 .
- البحر المحيط لأبي حيان ، تحقيق الشيخ عادل عبد الموجود وآخرين ، دار الكتاب العلمية ، ط1 ، سنة 2001
- البيان في روائع القرآن د/ تمام حسان ، الهيئة العامة للكتاب ، سنة 2002 .
- البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ، تحقيق طه عبد الحميد ، دار الكاتب العربي ، القاهرة سنة 1969 .
- تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور ، الدار التونسية للنشر ، بيروت ، ط2 ، بدون تاريخ .
- الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، سنة 1957 م .
- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- شرح الرضى ، تحقيق د/ يوسف حسن عمر ، دار إحياء الكتب العربية ، بدون تاريخ .
- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة المتنبي ، القاهرة دون تاريخ .
- الطراز لحمزة بن يحيى العلوي ، مطبعة المقتطف بمصر 1914 .
- العربية بين نحو الجملة ونحو النص ، كتاب المؤتمر الثالث للعربية والدراسات النحوية ، دار العلوم ، جامعة القاهرة .
- علم اللغة الاجتماعي د/ كمال بشر ، دار الثقافة العربية ، سنة 1994 .
- في أصول اللغة ، محمد شوقي أمين ومصطفى حجازي ، نشر مجمع اللغة العربية .
- الكتاب : سيبويه (عمرو بن عثمان) تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون . دار الجيل ، الطبعة الأولى بدون تاريخ .
- كشف المعاني ، لابن جماعة ، تحقيق د/ محمد داود ، دار المنار ، ط1 ، سنة 1998 .
- الكشاف للزمخشري ، دار الكتاب العربي ، رتبه وضبطه ، مصطفى حسين أحمد ، بدون تاريخ .
- المثل السائر لابن الأثير ، مطبعة نهضة مصر ، ط1 ، سنة 1960 .
- المحتسب لابن جني ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (مصطفى الحلبي) ، سنة 1954 .
- الموشح للمرزباني ، تحقيق علي البجاوي ، دار الفكر العربي سنة 1965 .
- معاني النحو معاني النحو ، د. فاضل السامرائي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي . بغداد . مطبعة التعليم العالي بالموصل ، سنة 1989 م .
- مغنى اللبيب . لابن هشام ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية الطبعة الأولى 1999 م .

.من نحو المباني إلى نحو المعاني ، د/ محمد طاهر الحمصي ، دار سعد الدين ، ط1 ، سنة 2001 .
.النحو والدلالة ، د/ محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الشروق ، ط1 ، سنة 2000 .